مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٩٣**

الأربعاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٨

نيويورك

الرئيس:	السيد فيربيكي	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بنما	السيد سولير توريخوس
	بيرو	السيد غيّاردو
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جنهوا
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2007/330)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

07-38124 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2007/330)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد زيباري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/330، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، وسعادة السيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): إن التقرير (S/2007/330) المعروض على مجلس الأمن يبين قسوة التحديات التي تواجه العراق والجهود التي تبذلها حكومة العراق والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي على نطاقه الواسع بغية التصدي لهذه التحديات. وتتجلى خطورة الحالة في البؤس والمعاناة اللذين يتحملها شعب العراق يوميا. وبالرغم من الجهود البارزة والجريئة التي تبذلها قوات الأمن العراقية والقوات الأمنية المتعددة الجنسيات من أجل وقف أعمال العنف، ظل إحراز التقدم أشد بطئا وأقل يقينا مما كان مأمولا حينما تم إطلاق المجموعة الحالية للمبادرات الأمنية، قبل أربعة أشهر. ويواجه العراق اليوم سلسلة معقدة بصورة استثنائية من الصراعات الطائفية والسياسية والعرقية المتداخلة التي تتجاوز تسويتها قدرات أي طرف فاعل واحد أو سياسية واحدة. وأسهمت تلك الحالة في إيجاد شعور عميق بانعدام الأمن والتشاؤم بين العديدين. ولا يؤدي اليوم تكرار مأساة تفجير مرقد الإمام العسكري في سامراء التي وقعت في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ سوى إلى زيادة دواعي قلقنا.

ولقد مضت ثلاثة أعوام تقريبا منذ أن توليت مهمتي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام للعراق. وأصبحت معجبا بالمرونة الرائعة التي يتحلى بها سكان العراق في حالات المحنة. ولكنهم، قبل كل شيء، بشر، وهم على الأقل يستحقون أن يشهدوا في نهاية المطاف الضوء في آخر النفق الطويل والمظلم الذي اضطروا إلى أن يعيشوا فيه حياهم لفترة طويلة. ولكن ما هو الذي يشهده الكثيرون منهم حتى الآن؟ إنهم ما زالوا يشهدون أنفسهم وأطفالهم تغمرهم كل أنواع أعمال العنف. وهم يشهدون أنفسهم بدون حماية، وفي أغلب الأحيان بدون الخدمات الأساسية. ويشهدون قادهم يكافحون للتوصل إلى اتفاقات أساسية بشأن المسائل الأساسية. وفي أغلب الأحيان يشهدون لعبة إلقاء اللوم التي لا تنتهي، بدلا من التوفيق والمصالحة المتبادلين. ويشهدون العالم وهو يقف مجرد متفرج على مأساهم أو لا يقوم بالعمل الذي يتعين القيام به لتخفيف هذه المأساة. ولكنهم لا يفقدون الأمل، حتى حينما لا يرون داعيا يذكر للأمل.

وعلق الأمين العام ، في تقريره، على الجهود الإيجابية والجدية التي بذلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغية تنشيط العهد الدولي مع العراق وإعادة إنشاء الأفرقة العاملة مع جيران العراق في ميدان الأمن وإمدادات الطاقة والعراقيين المشردين وإحراز تقدم في مراجعة الدستور وتشكيل لجنة انتخابية جديدة. وتلك تطورات هامة وقيمة. كما أن هناك معايير سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية يتوقع أن تقوم بتنفيذها الحكومة العراقية. ولكن بغية إحداث فرق على أرض الواقع، سيتعين على الحكومة أن تشكل جزءا من عملية المصالحة الوطنية في العراق وأن تسهم في هذه العملية. وإضافة إلى ذلك، سيكون مطلوبا بذل جهد منسق دعما للمصالحة في العراق من جانب جيران العراق والمجتمع الدولي. والمجلس في موقف فريد يمكنه من دعم تلك الجهود.

ولم يتحقق بعد الأمل الوارد ضمنيا في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بأن يمكن تحقيق المعايير السياسية المحددة في أطر زمنية محددة العراق لإحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية.

ولقد نوقشت المسائل الخلافية في محافل عديدة، بما في ذلك اللجنة السياسية للأمن القومي ومجلس الوزراء ومجلس النواب وعملية استعراض الدستور، وما إلى ذلك. بيد أن تأثير الذكريات المريرة والمظالم الجديدة وانطباعات التمييز وسياسات الهوية الآخذة في الرسوخ بشكل متزايد والانعدام المتبادل للثقة، وقبل كل شيء، أعمال القتل المروعة والمتواصلة قد هيأت بيئة تبدو فيها المناقشات البناءة والمثمرة المفضية إلى المصالحة الدائمة أمرا بالغ الصعوبة. إن تحقيق بعض المعايير ليس مثل الوصول إلى معالم رئيسية على طريق المصالحة.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لنفسه بأن يصبح متفرجا على هذه الحالة التي تتوالى فصولها، أقله بسبب التكلفة البشرية المروعة الناجمة عنها. وليس لدى المجتمع الدولي مصلحة أمنية حيوية في استقرار العراق فحسب بل عليه أيضا التزام أخلاقي لا مفر منه بتشجيع الحكومة العراقية على بناء عمليات شاملة وتراكمية يمكن أن تحقق الاستقرار وبتمكينها من ذلك. وفي حين أن الحكومة العراقية هي أول من يعترف بأن المسؤولية الأساسية عن إنقاذ البلد تقع على عاتقها، صحيح أيضا أن حجم وعدد التحديات التي تواجهها يعطيانها الحق في مطالبة المجتمع الدولي بتقديم المساعدة اللازمة. ووثيقة العهد الدولي مع العراق والهياكل التي أنشأتها الاجتماعات الإقليمية توفر إطارا يمكن أن يكون متينا للتعاون الحيوي.

إن قادة العراق يؤيدون التقاسم العادل للسلطة، والتوزيع العادل للموارد والثروات الوطنية، والديمقراطية

وسيادة القانون، وما إلى ذلك. ولكن في الواقع يصعب في كثير من الأحيان تحقيق توازن مقبول لكل الأطراف بين مطالب متنافسة في القضايا الأساسية. ولا يمكن تحقيق هذا التوازن إلا إذا اعتُبر العمل السياسي الديمقراطي أكثر من مجرد تنافس بين حقوق الأغلبية وحقوق الأقليات وأكثر من صراع على السلطة السياسية بين الطوائف. وينطبق هذا خصوصا على بلدان مثل العراق، تشهد عملية تحول شامل تشمل إعادة بناء الدولة.

وفي مثل هذه الحالات، تتعين الإجابة على أسئلة جوهرية تتعلق بمستقبل البلد بأكثر من الخطابة والتصريحات العامة عن المبادئ. ويتعين تقديم الأجوبة في شكل إجراءات سياسية محددة ومتفق عليها، تحقق من خلال المعالجة الفعالة لأولويات الشعب العراقي تحوّل اليأس إلى أمل تدريجيا. وإذا ما ازدادت مستويات اليأس والأمل لدى الشعب العراقي سوءا، أو ظلت دون تغيير جوهري، فقد حان الوقت لكي ينظر قادة العراق والمجتمع الدولي والأمم المتحدة في كيفية تمكين العراق من التقدم بخطى أكثر ثباتا.

إن عملية مراجعة الدستور نفسها نتاج لتقييم القيادة السياسية العراقية بأن المزيد من التفكير في القضايا الدستورية الرئيسية أمر مطلوب. لقد كان للأمم المتحدة شرف المساعدة بمجموعة من الاستشارات الفنية التي وضعت خيارات لمعالجة معظم القضايا الخلافية. ولكن تبقى القرارات الرئيسية سياسية. ولكي تخدم هذه القرارات المصالح الوطنية للعراق يجب أن تُتخذ من ممثلين وقادة عراقيين منتخبين ديمقراطيا وبطريقة تعزز الإحساس بالمشاركة الشعبية والوحدة الوطنية.

لحسن الحظ، ليست الخيارات المطروحة على الشعب العراقي بيضاء وسوداء؛ ولا هي خيارات صفرية. هناك مجموعة كاملة من المناطق الرمادية التوفيقية التي يمكن أن تعالج الشواغل الأساسية لجميع المشاركين في العملية السياسية. هذه الخيارات غالبا ما تحتاج إلى التوضيح بخبرة مهنية وبطريقة واضحة وموجزة؛ وهذا بالضبط ما فتئ يفعله فريقنا للدعم الدستوري. وهذا النوع من المساعدة يمكن أن يمتد إلى مجالات أخرى للتفاهم المتبادل والتوافق والحلول الوسط الضرورية لإحراز تقدم. ويمكن إقناع القادة السياسيين بأنهم ليسوا دائما أمام خيارات صفرية في القضايا الأساسية. وحالما يدركون ذلك، يمكن لعملية مراجعة الدستور والعديد من العمليات الأخرى – مثل البرنامج التشريعي، وانتخابات المحافظات والتفاوض السلمي على تنفيذ الأحكام الدستورية، والاقتسام العادل لعائدات النفط، وإلغاء تسييس التعيينات الوزارية وتجنيد قوات الأمن، والعدالة الانتقالية، وتعزيز حقوق الإنسان ونظم الحماية الإنسانية، وما إلى ذلك – أن تكون أدوات فعالة للغاية في تحقيق المصالحة، وأن تغلق في الوقت ذاته المجال أمام مرتكبي العنف والتطرف السياسي.

إن قلة من الأسر العراقية نجت من ويلات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن الطبيعي أن يشعر العديد من هذه الأسر بإحساس عميق بالظلم. والعدالة، التي هي ركن أساسي آخر للمصالحة، تقتضي مساعدة الضحايا الحقيقيين وتعويضهم عن خسائرهم. وقد يكون هؤلاء أفرادا احتُجزوا دون تهمة، أو مشردين قسرا داخل أو خارج البلد، أو أسرا فقدت مصدر دخلها الرئيسي من خلال العنف أو التمييز، وما إلى ذلك.

توجد الآن طائفة متنوعة من المبادرات لتخفيف محنة المشردين خارجيا تقوم بها حكومة العراق والحكومات المضيفة – خاصة في سورية والأردن – والمجتمع الدولي من خلال جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الإغاثة. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مبادرة داخلية أوسع بكثير ويدعمها المجتمع الدولي لمعالجة

محنة المشردين داخليا والعراقيين عموما. والشعب العراقي بحاجة إلى رؤية تدابير ملموسة ومتواصلة وفعالة لتحسين ظروف حياته اليومية وبناء ثقته بالعملية السياسية ومستقبله.

ويعرب التقرير الأخير للأمين العام مرة أخرى عن قلق شديد إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق. ومن الواضح أن جميع مؤسسات القانون والنظام في العراق تواجه تحديات جسيمة. مع ذلك، فإن مؤسسات الدولة باعتبارها ملزمة بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، تُحاسب وفقا للمعايير التي حددها تلك القواعد، لاسيما فيما يتعلق بحماية الحقوق غير القابلة للانتهاك. والمجرمون والمتطرفون من كل طيف الذين يستخدمون العنف والانتقام ضد المدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهدافهم أظهروا بالفعل ازدراءهم الخسيس لجميع قواعد السلوك المتحضر. وعلى الحكومة العراقية مسؤولية خاصة عن محاكمة مرتكبي هذه الأفعال مع تعزيز المؤسسات التي تشجع سيادة القانون، وخصوصا قوات الأمن والسلطة القضائية.

وعليه فإنني أحث حكومة العراق ومن هم ملتزمون دون شك بالحماية الإنسانية وحماية حقوق الإنسان على العمل الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف من أجل إحراز تحسن مبكر في حالة حقوق الإنسان. ومن شأن هذا الجهد أيضا أن يعزز كثيرا عملية المصالحة السياسية.

في الختام، ثمة طابع ملح للحالة في العراق يجب أن يحيط به المجتمع الدولي علما وأن يستجيب له. فإذا لم يتحسن الوضع السياسي والأمني في العراق خلال الأشهر المقبلة فهناك خطر من أن تتفاقم أزماته المتعددة أكثر فأكثر. ولدى الأمم المتحدة القدرة، بدعم من هذا المجلس والحكومة العراقية، على المساعدة الفعالة والتشجيع لعمليتي الحوار والمصالحة الوطنيتين، والتعاون الإقليمي بشأن العراق، والدعم الدولي. وعند استعراض ولاية هذه البعثة، قد يرغب المجلس في النظر في أفضل السبل للاستفادة من هذه القدرة لخدمة حكومة العراق وشعبه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص قاضي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد زالماى خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وأرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية العراقي، السيد زيباري، ويسرني أنه تمكن من الحضور معنا اليوم. وأريد أيضا أن أشكر الممثل الخاص أشرف قاضي على عمله وعلى تقريره عن الجهود الهامة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

من الواضح أن الحكومة العراقية تواجه تحديات أمنية كبيرة وهي تسعى إلى تعزيز الاستقرار وترسيخ الديمقراطية الوليدة في العراق. ولن يتوقف النجاح على مجرد التقدم في قطاع الأمن، حيث تؤدي القوة المتعددة الجنسيات دورا داعما هاما، بل وأيضا على التقدم في المجال الاقتصادي، والأهم من ذلك التحرك في الساحة السياسية. إننا نرحب بالجهود التي بُذلت في الأشهر الثلاثة الأخيرة، مع ملاحظة أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أقدم الآن تقريرا مستكملا عن تلك الجهود، التي تشمل أنشطة في القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، وكذلك في المنطقة ومع المجتمع الدولي.

على الساحة السياسية، نجد أن التقدم بشأن المصالحة الوطنية أمر ضروري لضمان أن تسفر الجهود الأمنية الجارية

عن استقرار طويل الأمد في هذا البلد وفي المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، نرحب بجهود القادة العراقيين الذين يشاركون في الأنشطة الرامية إلى تشجيع المصالحة الوطنية. على سبيل المثال، وكما ذكر السيد قاضي، تواصل لجنة مراجعة الدستور أعمالها لمعالجة المسائل الدستورية العالقة. وفي الشهر الماضي أعلنت اللجنة أنها أعدت مشروع خطة لإصلاح الدستور. وستوفر أعمال اللجنة أساسا متينا لعراق ناجح، ونحن نتطلع إلى مواصلتها جهدها بشأن هذه المسألة الجوهرية.

ونرحب أيضا باختيار المفوضين الجدد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والعمل جار للتحضير للانتخابات في المحافظات. ويجري وضع تشريعات إضافية تحدد اختصاصات مجالس المحافظات وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية على الصعيد الوطني. ونرحب بتلك الجهود وبالعمل الذي تؤديه اللجنة المنشأة حديثا للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في التعامل مع الميليشيات وغيرها من التشكيلات العسكرية غير المأذون بها، ونتطلع إلى التوصل إلى معايير أخرى للمصالحة، من قبيل إصدار قانون لإصلاح عملية اجتثاث البعث.

أنتقل الآن إلى الجبهة الاقتصادية. نرحب باعتماد العهد الدولي مع العراق في ٣ أيار/مايو، ونعرب عن تقديرنا للدعم الذي يقدمه الأمين العام بان في هذا الصدد. وينصبّ التركيز الآن على تنفيذ المبادرات الاقتصادية التي التزمت حكومة العراق بالاضطلاع بها. وسيكون دعم المجتمع الدولي للعراق هاما لنجاح عملية العهد. وقد كان التعاون بين العراق والأمم المتحدة عاملا رئيسيا في نجاح اعتماد هذه المبادرة وسيظل حاسما في أهميته خلال مرحلة التنفيذ. غير أن تحقيق مزيد من الإنجازات في الإصلاح الاقتصادي بالعراق سيقتضي إصدار تشريع بشأن قطاع النفط والغاز يشتمل على لوائح منظمة لتقاسم إيرادات النفط. كما يجب على العراق أن يستمر في جهوده المبذولة لتحسين تنفيذ الميزانية، ولا سيما بالنسبة لمشاريع إعادة الإعمار التي تشرع فيها الوزارات الرئيسية وحكومات المحافظات وبالنسبة لتقديم الدعم الضروري في إيصال الخدمات.

أما على الجبهة الأمنية، فيواصل المتمردون والمليشيات والإرهابيون والمجرمون ما يقومون به من أعمال في لزعزعة الاستقرار. وندين بكل قوة الهجوم الوحشي الذي وقع صباح اليوم على مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء، ونشاطر الشعب العراقي شعوره بالغضب لتلك الجريمة. فهي محاولة أخرى مدبرة من جانب الإرهابيين لبث بذور الشقاق وإشعال جذوة الصراع الطائفي بين صفوف شعب العراق. ونهيب بجميع العراقيين أن يرفضوا ذلك الاستفزاز.

وتقع معظم الهجمات في العراق في محافظات بغداد والأنبار وصلاح الدين وديالا، وأغلب ضحاياها من المدنيين العراقيين. ونأسف لمعاناة الشعب العراقي ولأرواح الأبرياء الكثيرة التي أزهقت. ذلك أن الذين يسعون للإضرار بالعراق ما زالوا يستخدمون طرقا متنوعة للقتل والتشويه، كما يشهد بذلك استخدام القنابل المتفجرة البدائية الفتاكة المحمولة على مركبات في منطقة بغداد في شهر نيسان/أبريل. وفي نيسان/أبريل أيضا، فجر انتحاري نفسه في مبنى مجلس النواب العراقي، فقتل أحد أعضاء المجلس وأصاب عدة أشخاص آخرين بجراح. وفي استعراض للتصميم على الصمود في وجه الإرهابيين، اجتمع المجلس في اليوم التالي. ونحن نشيد بشجاعة هذا العمل وهذا الالتزام بخدمة مصالح الشعب العراقي.

وتواصل عملية فرض القانون عملها على النهوض بالأمن في منطقة بغداد من أجل إتاحة الوقت والمكان اللازمين لإحراز تقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وتشرف هذه العملية على شهرها الخامس، ورغم أن التنبؤ بالنتائج سابق لأوانه، ثمة بوادر على أن تحولا كبيرا قد طرأ على توزيع العنف. فمع أن الهجمات الإرهابية اللافتة للأنظار والهجمات التي تشن على قوات التحالف ما زالت كثيرة الحدوث، فقد تراجعت جرائم القتل الطائفي والهجمات على المدنيين في بغداد عن المستويات التي شوهدت في شهر كانون الثاني/يناير. كما نرى زيادات ملحوظة في عدد مخابئ الأسلحة التي يعثر عليها. وتواصل القوات العراقية والمتعددة الجنسيات إقامة محطات أمنية ومخافر قتالية متقدمة مشتركة في المدينة والمناطق المحيطة بها. ولأداء قوات الأمن العراقية أهمية حاسمة في نجاح تلك الجهود.

وهناك تطورات أخرى في تصدي العراق للمتمردين. ذلك أن المعارضة للقاعدة تشتد في محافظة الأنبار، بمساعدة من العمليات المشتركة في الرمادي بين قوات الأمن العراقية والقوات المتعددة الجنسيات، التي تشمل إنشاء مخافر الشرطة العراقية والمخافر الأمنية المشتركة في جميع أنحاء المدينة. ويجري تجنيد أعداد متزايدة لقوات الأمن العراقية في محافظة الأنبار، مما يبرهن على تصميم الشعب على المشاركة في المعركة مع المتمردين والقاعدة والمساعدة في إقرار أمن البلد. ونشهد في المحافظات الأخرى قدرا كبيرا من الاهتمام والنشاط فيما يتعلق بتوسيع نطاق نجاح المقاومة الشعبية للقاعدة على النحو الذي ظهر في محافظة الأنبار.

وقد أخذت قوات الأمن العراقية تضطلع بدور أكبر في أمن العراق، فهي تتصدر المداهمات وغيرها من العمليات لمحاربة المتمردين والمليشيات والإرهابيين والمجرمين. وفي شهر أيار/مايو، شن لواء قوات العمليات الخاصة العراقي وحده أكثر من ٤٨ عملية تستهدف الإرهابيين، بغض النظر عن الفئة التي ينتمون إليها. وتواصل القوات العراقية قيامها بعمليات في كافة أرجاء البلد.

وفي إطار العملية المستمرة لتسليم القيادة الأمنية لقوات الأمن العراقية، نقلت القوات المتعددة الجنسيات المسؤولية الأمنية عن محافظة ميسان بجنوب العراق في شهر نيسان/أبريل، وبالنسبة لمحافظات السليمانية وإربيل ودهوك الشمالية في ٣٠ أيار/مايو. وقد تسلمت قوات الأمن العراقية الآن القيادة الأمنية في سبع محافظات. ونعمل بشكل مطرد على تحقيق مزيد من عمليات النقل مع بناء قوات الأمن العراقية وحكومات المحافظات العراقية قدرتها على النهوض بتلك المسؤولية.

وفي ٤ أيار/مايو، استضافت الحكومة المصرية اجتماعا موسعا لبلدان الجوار في شرم الشيخ تيسيرا لإجراء مزيد من الحوار وتقديم مزيد من الدعم للجهود العراقية الرامية لإعادة بناء البلد. ومن الواضح أن المتابعة لازمة لاستمرار الزخم الذي بدأته تلك المبادرة، ولا سيما من جانب الأفرقة العاملة المنشأة في شرم الشيخ. ويواصل الزعماء العراقيون أيضا اتصالاتهم الثنائية لتعزيز العلاقات مع جيران العراق، ونشجع جميع الأطراف على التوسع في تلك الجهود. ونرحب بعرض تركيا أن تستضيف اجتماع دول الجوار الموسع القادم في وقت لاحق من هذا العام.

وتأمين حدود العراق أمر حيوي. وليس بمقدور العراق أن ينجز تلك المهمة بمفرده؛ فهي تقتضي من جيران العراق النوايا الحسنة وبذلهم الجهود كذلك. وليس جميع جيران العراق متعاونين. ولا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار بعض البلدان في تقديم الدعم للإرهابيين الذين يقومون بأعمال العنف ويسعون لتقويض التقدم السياسي للعراق. وتدفق الإرهابيين الأجانب والأسلحة على داخل العراق أمر مزعزع للاستقرار بصفة خاصة. ونهيب بالدول الأعضاء كافة أن تنبذ هذا السلوك وتؤيد طلبات رئيس الوزراء المالكي المتكررة بوضع حد للتدخل الأجنبي في العملية السياسية بالعراق.

ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي لا تزال ثابتة على التزامها المستمر بمد يد العون للشعب العراقي بالرغم من المناخ الأمني الصعب. وسيكون للمساعدة المتخصصة التي تقدمها الأمم المتحدة أهمية حاسمة في تنمية العراق واستقراره على الأمد الطويل. ونحن نتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن كيفية تنقيح ولاية البعثة بغية التشجيع على أن يكون لها وجود قوي لمساعدة التقدم السياسي والاقتصادي في العراق ولتقديم العون الإنساني للاجئين والمشردين داخليا.

ونعرب عن ترحيبنا بالمساهمات المقدمة دعما لجهود الأمم المتحدة الأمنية في العراق. وقد قدمت جورجيا ورومانيا وكوريا الجنوبية قوات أمنية للبعثة لا غنى عنها لعمليات الأمم المتحدة في العراق. وتواصل فيجي توفير حرس الحماية للأمم المتحدة. واستمرار الدعم الدولي في العراق، بما في ذلك الدعم المقدم من خلال التبرعات لصندوق النفقات الأمنية، وتوفير القوات لتأمين الأمم المتحدة، سيمكّنان الأمم المتحدة من التركيز على الأهداف الرئيسية المتعلقة بتقديم المساعدة في العراق. والقوة المتعددة الجنسيات في العراق على استعداد للمساعدة في توفير الأمن للأمم المتحدة عند الاقتضاء.

ونعرب عن صادق تقديرنا للممثل الخاص قاضي لجهوده على مدى السنوات الثلاث الماضية لمساعدة حكومة وشعب العراق في جهودهما لإعادة البناء. ويعمل الممثل الخاص قاضي عن كثب مع حكومة العراق والشعب العراقي والقوات المتعددة الجنسيات وحكومات المحافظات دعما للعراق، ونشكره على تفانيه وخدماته.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أن القوات المتعددة الجنسيات تظل ملتزمة بمساعدة قوات الأمن العراقية على بناء قدراتها حتى تتمكن من الاضطلاع بكامل المسؤولية عن تأمين بلدها والدفاع عنه. وللمجتمع الدولي أيضا مصلحة في ضمان نجاح الجهود العراقية لبناء بلد يسوده السلم والاستقرار والرفاه، وهو أمر مهم ليس لشعب العراق فحسب، بل أيضا للمنطقة والعالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، للإدلاء ببيان.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، فقد حل موعد استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وباسم حكومة العراق، أود أن أطلع مجلس الأمن على مستجدات الحالة الراهنة والتطورات الجارية في بلدي.

ففي أيار/مايو من هذه السنة، احتفل العراق بالذكرى السنوية الأولى لتشكيل الحكومة المنتخبة دستوريا والمسؤولة أمام مجلس النواب المكون من ٢٥٧ من الرجال والنساء، وهو أول هيئة تشريعية منتخبة ديمقراطيا في تاريخ العراق. وكان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تمثل على نطاق واسع إجماع المجتمع العراقي المتنوع وتحكم باسمه إيذانا باستكمال العملية السياسية على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وعزز التزام العراق بعملية إرساء الديمقراطية.

وشكلت الشهور الإثنا عشر الماضية اختبارا حاسما لالتزام وشجاعة حكومة العراق وشعبه، بينما نسعى لتحقيق انتقال عسير، ومؤلم أحيانا، نحو ديمقراطية مستقرة وسلمية. وعلى الرغم مما أحرزناه من تقدم ملحوظ، ما زالت البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية المعقدة تشكل تحديات كبيرة أمام القادة المنتخبين المكلفين بتطبيع الحالة في بلدنا.

ومـا مـن مثـال أكثـر تعـبيرا عـن هـذا التهديـد مـن تفجـيرات اليـوم الـتي دمـرت مـا تبقـى مـن ضـريح الإمـام العسكري في سامراء. وهـذا الـضريح، الـذي يقدسـه الـشيعة والسنة على حد سواء، ويحظى باحترام العراقيين كافة بغض النظر عن الدين، لم تكن له أي قيمة عسكرية تـذكر. وكـان القصد من تـدميره في هجـوم اليوم – وهـو ثـاني هجـوم عليـه خلال ستة عشر شهرا – توجيه رسالة من الإرهـابيين مفادهـا أنهـم يريـدون القـضاء علـى لحمـة المجتمـع العراقـي – وتـدمير الوئـام بين الأديـان، فضلا عـن تقاليد التسامح والأخـوة بين مختلـف التقاليـد الدينيـة في العـراق. ونحـن العـراقيين، إذ نقـف وقفــة رجــل واحــد حكومــة وشــعبا، نــرفض تمامــا هــذه المحاولات واضحة للتفرقة بيننا على أمل بـذر بـذور الحـرب الطائفية والأهلية.

وعلى الرغم من هـذا العنـف الطـائش، فـإن حكـومتي قد قطعت خطوات هائلة صوب اليـوم الـذي سيتم فيـه تـوفير الأمن من خلال قوة أمن عراقية وطنية مكتفيـة ذاتيـا، وذلـك، هـو هـدفنا النـهائي، ومـا نعمـل بهمـة علـى تحقيقـه. وبينمـا سيظل العراقيـون ممتنين دائمـا لتحريـرهم مـن طاغيـة مـستبد، لا يرغــب أي مــسؤول حكــومي عراقــي – بــل أي مــواطن عراقي – في وجود قوات أجنبية على أرض عراقيـة ولـو ليـوم واحد أكثر مما هو ضروري بصورة حيويـة. غير أن وجـود القـوة المتعـددة الجنـسيات في العـراق اليـوم، وخـلال الأشـهر القليلة المقبلة على الأقل، ضروري بصورة حيوية ليس للعـراق فحسب، بل أيضا لصون السلم والاستقرار الإقليميين.

والحالـة في العـراق في الوقـت الـراهن صـعبة وتنطـوي على تحديات. وبينما يقوم الشعب العراقي بكل حماس بتعزيـز ديمقراطيته الناشئة ويعيد بنـاء مؤسـسات الدولـة، فإنـه مـا زال يتعرض لحملة ممولـة ومنظمـة بـشكل جيـد لتـدمير الديمقراطيـة في هــذا الجــزء مــن العــالم. وبينمــا يظهــر العراقيــون بــصورة متزايدة عزمهم على المضي قدما في إعادة بنـاء بلـدهم، تـصبح هذه الحملة شرسة بـشكل متزايـد. فعـلاوة علـى هجـوم اليـوم البشع، قـام الإرهـابيون في الأسـابيع الأخـيرة بتـدمير الجـسور، للقـضاء علـى الـروابط الماديـة الـتي تـصل العـراقيين بعـضهم بـبعض. وعلـى الـرغم مـن أن العديـد مـن مقتـرفي العنـف يستهدفون ضـحاياهم بـشكل عـشوائي، فـإن اسـتمرارهم في الاســتهداف المتعمــد للمؤســسات الــسياسية، والمدنيــة، والتعليميـة، والاقتـصادية، و – كمـا شـهدنا اليـوم – الدينيـة لا يقــل خطــورة عــن الهجــوم علــى الثقافــة المعاصــرة والتاريخية للعراق.

وعلــى الــرغم مــن أن مــدى مــا يرتكبــه هــؤلاء الإرهـابيون مـن فظـائع مـروع ويـثير اهتمـام وسـائط الإعـلام، فـإن قـدرتهم محـدودة علـى التـأثير الفعلـي علـى الأحـداث في الميـدان. فعلـى سـبيل المثـال، يواصـلون اسـتهداف الملـتحقين حديثا بـصفوف الـشرطة والجـيش كمـا تفيـد بـذلك التقـارير الإعلامية في كثير من الأحيـان، بيـد أن أعـداد الملـتحقين بهمـا مـا زال في ازديـاد مـن خـلال موجـة متناميـة مـن المتطـوعين. وبالتالي، فقد فشل الإرهابيون في تحقيق هـدفهم الاسـتراتيجي المتمثل في منع مشاركة أعـداد كـبيرة مـن المتطـوعين في إعـادة بناء البلد.

وقد نجحنا في تجنيد حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ من الرجـال في القوات المسلحة وقوات الأمن في العراق. ونحـرز تقـدما في تدريب وتجهيز هذه القوات، ونتطلع إلى اليوم الـذي سـتصير فيـه قـادرة علـى تحقيـق الـسلم في الدولـة دون وجـود قـوات أجنبية. غير أن هذه العملية تستغرق وقتا. ونحتـاج إلى الوقـت لتطوير روح العمل الجماعي، وبناء الثقة بين صفوف القـوات بمختلف مراتبهم. ونحـن بـصدد بنـاء هـذه المؤسـسات، ونقـوم بذلك في ظل ظروف ليست نموذجية بتاتا.

وبالتـالي، فـإن دور القـوة المتعـددة الجنـسيات يظـل ذا أهمية حيوية من ناحيتين على الأقل. أولا، توفر القوة المتعـددة

الجنسيات قوة سلاح إضافية كلما كانت الحاجة تفوق قدرة القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية. ويمكن أن نرى الآن مثالا على هذه الظاهرة في عملية ”فرض القانون“ التي تهدف إلى إعادة ترسيخ سيادة القانون في بغداد وتحقيق الاستقرار في بقية أنحاء البلد. وهذه مهمة صعبة وخطيرة، وتزداد صعوبة بفعل شراسة عدو لا تقيده أي قيود أخلاقية. وللاضطلاع بهذه المهمة تكلفة باهظة للقوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات. ثانيا، تقوم القوة المتعددة الجنسيات بتدريب القوات المسلحة العراقية. وأود أن أقول هنا إن الشعب العراقي يشعر بعميق الامتنان لها على جهودها وتضحياتها المتواصلة.

وتتحمل الحكومة العراقية المسؤولية عن الأمن وزيادة قدرة قوات الأمن العراقية ومقدراتها، بما في ذلك التوظيف، والتدريب، والتجهيز، على النحو المحدد في الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى مجلس الأمن، المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/886، المرفق). ونسلّم بالحاجة إلى التعجيل ببناء قوة عراقية مكتفية ذاتيا، وتحظى بثقة الشعب وتكون مخلصة للبرنامج العراقي الوطني. وحكومة العراق هي السلطة الوحيدة التي تسيطر على الشوارع في العراق، ونحن نعزز موقفنا ضد كل الميليشيات غير القانونية ولمكافحة الفساد داخل قوات الأمن الوطنية، والجيش، والشرطة.

وما زالت قوات الأمن العراقية تتحمل مسؤولية متزايدة عن توفير الأمن لشعب العراق مع زيادة حجمها، وخبرتها، وقدرتها. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، تولت الحكومة العراقية القيادة التنفيذية والسيطرة على القيادة البرية، والبحرية، والجوية. واليوم، فإن المسؤولية الأمنية في سبع محافظات قد تم نقلها إلى السلطات العراقية وتطمح حكومتي إلى زيادة عدد الولايات والمحافظات التي تخضع لسيطرتها بغية وصول ذلك اليوم عندما ستكون بيدها السلطة الكاملة على المحافظات الثماني عشرة جميعها.

ونحن نتطلع إلى اليوم الذي ستكون فيه القوات العراقية قادرة على تولي المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار في البلد، بما يسمح للقوة المتعددة الجنسيات أن تنجز ولايتها وتنهي وجودها في العراق. وحتى يأتي ذلك اليوم، فإن العراق لا يزال بحاجة إلى دعم القوة المتعددة الجنسيات في توفير بيئة آمنة للشعب العراقي.

إن القوات المسلحة العراقية، إلى جانب القوة المتعددة الجنسيات، تحرز تقدما كبيرا في إعادة القانون والنظام إلى العاصمة. وقد انخفض إلى حد كبير عدد عمليات القتل بدوافع طائفية – وهي ظاهرة جديدة في العراق – منذ الشتاء الماضي وقبل بدء العمليات.

وتشير التقارير الأولية إلى أن أولئك الذين تشردوا من منازلهم في بغداد قد بادروا إلى العودة على نحو بطيء. وبدأت في التراجع الأحداث المقلقة المتمثلة في محاولة الميليشيات القيام بالتطهير العرقي. وفضلا عن الإحصاءات، فإننا نرى أدلة على عودة الأمور إلى طبيعتها، كعودة الأعمال التجارية، وزيادة حركة المرور وزيادة الشواهد اليومية على عودة الحياة إلى الشوارع. ومع أنه من السابق لأوانه أن نعلن النجاح، فإن هذه التطورات لا يمكن التقليل من شأنها. ومن الأهمية بمكان أن تستمر هذه العمليات، ونحن نتطلع إلى اليوم الذي ستعود فيه الحياة الطبيعية إلى العاصمة التي تضم ربع سكان العراق.

وبطبيعة الحال، من الأساسي التأكد من أن أولئك الذين نشروا الذعر لدى سكان بغداد لن يجدوا ملاذا في المناطق المجاورة. وفي هذا الصدد أيضا، هناك تقدم يمكن أن أفيدكم به. وهو أن زعماء القبائل والمواطنين العاديين في محافظتي الأنبار وديالى – وهما من أكثر محافظات العراق

تعرضا للقلاقل، وقد ظلتا لفترة طويلة ملاذا لإرهابيي القاعدة – قد أبدوا استعدادا لحمل السلاح والوقوف ضد إرهابيي القاعدة. ويتعاون هؤلاء المواطنون الآن مع القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات.

وبينما نحن مصممون على هزم تلك القوى التي لا برنامج لها سوى تقويض العملية السياسية، فإن حكومتنا تدرك وجوب اعتماد استراتيجيات إلى جانب الخيار العسكري من أجل استعادة السلام والاستقرار.

والمصالحة الوطنية هي أيضا من بين الأولويات الكبرى التي نعمل من أجلها. وكحجر الزاوية لعملية المصالحة الوطنية هذه، فإننا نعمل على وضع مشروع قانون لإلغاء ممارسات اجتثاث البعث المفرطة السابقة التي بدأت عام ٢٠٠٣ وأخفقت في التمييز بين المجرمين وغير المجرمين، وفشلت في التفريق بين المنتسبين إلى الحزب بدوافع عقائدية وبين أولئك الذين انتسبوا لمجرد إعالة أسرهم، وهو أمر مألوف في ظل أنظمة الحكم الاستبدادية والسلطوية. وتتم معالجة تلك الإخفاقات من خلال الإجراءات التشريعية.

وفضلا عن ذلك، وكجزء من عملية الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، فإننا نعكف على مراجعة وتنقيح الدستور بغية إكمال هذه العملية خلال هذا الشهر. وفي نفس الوقت، نعمل على استكمال قانون الهيدروكربون وقانون توزيع الثروات العراقية بطريقة منصفة تكفل تحقيق التنمية في كل أنحاء البلد.

لقد انتقدنا الكثيرون لأننا استغرقنا وقتا طويلا لإكمال ما يمكن اعتباره برنامجا تشريعيا طموحا حتى في بلد ديمقراطي متقدم النمو يعمل في ظل ظروف مثالية. استغرقت هذه العملية وقتا طويلا لسببين. أولا، إننا على اقتناع بأن وضع هذه القوانين على أسس قوية أكثر أهمية من التمسك بمواعيد زمنية مصطنعة. ثانيا، نحن لا نعمل بشكل حصري على أساس حكم الأكثرية. ونحن لا نرغب في أن نقيم مؤسسات الدولة الأساسية هذه التي ستكون ذات مفعول طويل الأمد على مبدأ "٥٠ في المائة زائد واحد". إننا نحاول التوصل إلى أقصى قدر ممكن من التوافق الوطني الشامل حتى تشعر كل المجموعات المستعدة للمشاركة في العملية السياسية أن لديها استثمارا في هذه المؤسسات.

كما أود أن أطلعكم على أنشطة حكومتنا في المجالين الإقليمي والدولي، وهي أنشطة تكللت بالنجاح. وإذ ندرك أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه جيراننا في المساعدة على تحقيق الاستقرار في بلدنا، فقد عملنا على نحو استباقي لجمع ممثليهم مع الأطراف الفاعلة المهمة الأخرى في منطقتنا. ففي ١٠ آذار/مارس، عقدنا اجتماعا موسعا في بغداد لكبار الخبراء الذين يمثلون جيراننا والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الأمم المتحدة بطبيعة الحال. وقد مهد ذلك الاجتماع الطريق لعقد المؤتمر الدولي الموسع على المستوى الوزاري الذي ضم البلدان المجاورة للعراق، بالإضافة إلى مصر والبحرين، وكذلك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء مجموعة الثمانية الذي عقد في ٤ أيار/مايو في شرم الشيخ، وصادق فيه الوزراء على التوصية التي قدمها الخبراء قبل ذلك في بغداد.

وقد نتج عن ذلك إنشاء ثلاث لجان فنية لمعالجة المسائل التي يواجهها العراق وتؤثر على جيراننا، وهي الأمن والمشردون مؤقتا وإمدادات الطاقة. ويجري الإعداد لعقد اجتماعات تلك اللجان الفنية، وطلبنا مساعدة الأمم المتحدة لأعمالها.

وفي ٣ أيار/مايو، وفي مدينة شرم الشيخ أيضا، جرى إطلاق العهد الدولي مع العراق. وقد حضر اجتماع إطلاق العهد الدولي أكثر من ٦٠ بلدا ومنظمة دولية، وكان تمثيل

العديد منها على المستوى الوزاري. والعهد بمثابة إطار تم تطويره لمساعدة حكومة العراق على تحقيق رؤيتها الوطنية بعراق موحد وديمقراطي وآمن وفدرالي ومسالم ومزدهر من خلال برنامج من الالتزامات المتبادلة – والتزامات الحكومة العراقية ضمن إطار زمني محدد بتحقيق إنجازات رئيسية في الأمن والإصلاحات السياسية والحكومية وإعادة البناء الاقتصادي، والتزامات المجتمع الدولي بتقديم المساعدات اللازمة في الأجل المتوسط.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإننا نلاحظ أن ولاية البعثة وضعت بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وركزت على أنشطة متميزة تتمحور حول العملية السياسية. وقد استكملت هذه العملية بالفعل. وبنظرة مستقبلية، يجب أن تتطور قواعد البعثة بحيث تتوافق بشكل أفضل مع احتياجات العراق الحالية والمستقبلية، كما يدلل على ذلك تنفيذ العهد الدولي مع العراق. ولكننا ندرك، مع ذلك، أن الظروف قد تغيرت بما فيه الكفاية، ولا بد للعلاقة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة وحكومة العراق أن تتغير لكي تبرز هذا الواقع.

إن رؤيتنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تتمثل في أنها يجب أن تستجيب لاحتياجات العراق حسبما تعبر عنها حكومة العراق. كما أننا نتوقع من البعثة أن توسع من دورها لكي يتضمن وجودا أكبر ومن أجل تسهيل توسيع أنشطة وكالات الأمم المتحدة، كمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى صاحب السعادة السيد أشرف قاضي على سنوات خدمته المتفانية لأجل العراق والأمم المتحدة. وخلال فترة ولايته في بغداد حظي باحترام الطبقة السياسية في العراق وبامتنان الشعب العراقي. وسوف نفتقد وجوده في العراق، ولكننا نتمنى له كل خير في جهوده في المستقبل.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أشير رسميا إلى طلب حكومتي باستمرار الترتيبات المتعلقة بصندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والرصد للعراق، وذلك للأسباب المبينة في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

السيد كريستشين (غانا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يرحب بوجود معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره وأن نشكر كذلك الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد أشرف جيهانجير قاضي على إحاطته الإعلامية.

وحسبما ورد في تقرير الأمين العام، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما بالمشاكل السياسية والطائفية والمشاكل ذات الصلة بالجرائم الجارية حاليا في العراق. ومن أجل ذلك نؤيد نداءه بتقديم دعم سياسي قوي إلى شعب العراق وحكومته بصدد كفاحهما من أجل إقرار السلام وتحقيق الأمن. ولذلك يرحب وفدي بهذه المناقشة، التي تُظهر تضامننا الجماعي مع شعب العراق، لا سيما النساء والأطفال فضلا عن اللاجئين والمشردين، الذين يتحملون العبء الأكبر لهذا الصراع.

ويشعر وفدي بالتشجيع لموافقة المجلس على ترشيح تسعة مفوضين للتعيين في المفوضية العليا المستقلة الدائمة للانتخابات، وفقا لقانون المفوضية الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فضلا عن اختيار مجلس المفوضين الجدد مسؤولين جددا، ومن بينهم الرئيس، وكبير موظفي الانتخابات والمقرر. وهذه الخطوات الهامة ضرورية لبناء

المؤسسات الحيوية اللازمة لضمان إقامة نظام حكم جيد واحترام مساعي إعادة تشكيل الهياكل السياسية والمؤسسية في العراق.

ويجدر الإعراب عن بالغ الثناء على المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذا الصدد، إضافة إلى الدعم التقني الذي تقدمه البعثة لعملية إعادة تشكيل الهيكل الدستوري في العراق.

ويظهر المؤتمر المعني بالعهد الدولي مع العراق، إضافة إلى المؤتمر الوزاري الموسع الذي تلاه والذي عقدته البلدان المجاورة للعراق، الدور المتزايد الذي يرغب جيران العراق في القيام به لوضع نهاية لهذه الأزمة. والأمل معقود على متابعة الالتزامات التي جرى التعهد بها في تلك الاجتماعات وعلى تعزيز الموارد التي تقدمها حاليا البلدان المانحة التي تساهم في مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق لضمان تعمير العراق بصورة مستدامة. ويحدونا الأمل في المحافظة على الزخم الذي أحدثه المؤتمر المعني بالعهد الدولي مع العراق بغية تحقيق فوائد السلام وإحداث أثر إيجابي على العراق.

ونثني على شتى التدخلات الإنسانية التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الأسر العراقية التي هي في أمس الحاجة إلى الماء والغذاء والدواء. ونرحب بفكرة إنشاء مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق بغية تعزيز وضمان التنسيق الفعال للعمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق.

ونظرا للخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في العراق والشواغل المُعرب عنها، يدعم الأمين العام تدابير التخفيف الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بما في ذلك لزوم مواصلة تعزيز الغطاء الأمني الإضافي للبعثة في المنطقة الدولية ببغداد. وثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للاقتراح الذي قدمه الأمين العام بعمل ترتيبات من أجل تشييد مبنى جديد للأمم المتحدة في بغداد يُصمم لمواجهة التحديات الأمنية السائدة حاليا في العراق. وهذه التدابير ليس من شأنها تلبية احتياجات السلامة لموظفي الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا، بنفس القدر من الأهمية، تيسير المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المتمثلة في الاتصال بجميع قطاعات السكان المحتاجين إلى المساعدة يوميا.

إن التقرير المقدم عن حالة حقوق الإنسان في العراق مثير للانزعاج. ولذلك يؤيد وفدي النتيجة التي خلص إليها المؤتمر الذي عقده مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ويدعو الحكومة العراقية وجميع الأطراف ذات الصلة إلى أن تختار مسار المصالحة الوطنية وتمتثل لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي.

ونطلب أيضا من الأشخاص المسؤولين أن يطلقوا سراح موظفي الأمم المتحدة العراقيين والأشخاص الآخرين الذين اختطفوا أو فقدوا في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ويرحب وفدي أيضا بقرار حكومة العراق القاضي بتمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من الوصول إلى مراكز الاعتقال العراقية كما يرحب بعزم البعثة على القيام بأول زيارة من هذه الزيارات في وقت متأخر من هذا الشهر.

ولسنا متأكدين من الأسباب التي جعلت الحكومة العراقية غير قادرة على المصادقة على اتفاق مركز البعثة الموقع في الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. بيد أننا طالبنا بإلحاح السلطات المختصة في العراق بأن تبدأ في اتخاذ إجراءات التصديق الضرورية بغية ضمان وجود البعثة في العراق على أساس قانوني أرسخ.

وختاما، يعرب وفدي عن تقديره للخدمات القيمة التي قدمها السيد جان ماري فاخوري، نائب الممثل الخاص للعراق الذي سيغادر بعثة الأمم المتحدة في العراق في نهاية هذا الشهر.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي في البداية بوجود السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق في المجلس. وأُعرب أيضا عن الشكر للسيد أشرف قاضي وللسفير خليل زاد على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

ومن جانبي أقدم التعليقات التالية.

يتصل تعليقي الأول بالحالة على أرض الواقع، التي من الواضح أنها تثير القلق. فهي مثيرة للقلق، أولا وقبل كل شيء، فيما يتصل بالأمن، بالرغم من أنه ربما يكون من المبكر الآن تقييم التدابير الجديدة المتخذة، ولا سيما الخطة التي وضعت بالفعل في بغداد. ولا تزال الصورة قاتمة. فالعراق مسرح لهجمات عديدة. ومن الأدلة على ذلك الهجوم الذي وقع مؤخرا على مسجد الشيعة في سامراء. وتشجب فرنسا بشدة هذه الهجمات وتطلب من جميع الأطراف أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس.

ولقد ظل شعب العراق يدفع ثمنا باهظا. إذ قتل المئات بل الآلاف من الأبرياء في الأسابيع القليلة الماضية. بل إن المنطقة الخضراء ذاتها، تتعرض للقصف الآن بصورة منتظمة وكذلك البرلمان الذي كان هدفا لهجوم انتحاري وإضافة إلى ذلك فإن الميليشيات التي كنا نأمل في أن تتقلص أنشطتها المميتة - استأنفت، وفقا لما صرح به الأمين العام، عمليات القتل والخطف التي تقوم بها.

والحالة على أرض الواقع مثيرة للقلق أيضا من الناحية الإنسانية ويؤكد الأمين العام أن العراق يمر بأزمة كبيرة، وصرح بأن الحالة آخذة في التدهور.

وفي كل شهر يغادر العراق عدد من العراقيين يتراوح ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ شخص وذلك بالإضافة إلى أربعة ملايين من العراقيين المشردين داخليا أو اللاجئين الموجودين في البلد أو خارجه.

وعلاوة على ذلك، أضحى من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نسعى بصورة جماعية من أجل إيجاد حلول. وفي هذا الإطار، ينبغي ملاحظة عدد من التطورات.

أولا وقبل كل شيء، على الصعيد الداخلي نوه الأمين العام بإحراز قدر من التقدم، ونأمل في مواصلة هذا التقدم وفي تمكين العملية السياسية من المضي قدما. وأنوه أيضا باعتماد الحكومة العراقية لمشروع قانون الهيدروكربون الذي سوف يناقشه البرلمان ثم يعتمده. ونحن نعلم أن مشروع هذا القانون يعالج قضية توزيع ثروة العراق وهي قضية رئيسية.

وأنوه كذلك بالنتائج المقبلة لأعمال لجنة مراجعة الدستور، التي تمت بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة والتي تظهر أهميتها واضحة للجميع.

وعلى الصعيد الإقليمي، حدثت بعض التطورات من قبيل اجتماع شرم الشيخ، الذي ضم عددا من البلدان المجاورة على أساس مبادئ هامة مثل استقلال ووحدة العراق ورفْض التدخل في شؤونه الداخلية، والذي جعل بالمستطاع أيضا وضع أساس لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن والطاقة واللاجئين.

وأخيرا، حدثت بعض التطورات الدولية: انعقاد المؤتمر الذي نظمه المفوض السامي لشؤون اللاجئين بشأن مسألة اللاجئين - التي توليها الأمم المتحدة أولوية في الوقت الحاضر - واستهلال العهد الدولي مع العراق.

ومن الضروري الآن البناء على هذا الزخم البادئ. وبطبيعة الحال يتوقف الحل على العراق وعلى وجود عملية

حقيقية للمصالحة الوطنية، بحيث تكون شاملة قدر المستطاع وتعزل القوى التي ترغب في أن يفشل العراق. الأمر الذي يتطلب من جميع العراقيين أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية، وقبل كل شيء فيما يتعلق بتقاسم السلطة والموارد ولا بد أن يكون ذلك موضوعا لإجماع واسع النطاق.

ويتعين على بلدان المنطقة، التي ليست لها مصلحة في رؤية الفوضى تسود في العراق، أن تؤدي هي ذاتها دورها على النحو الأوفى. وينبغي تشجيع جميع الجهود التي تمكنها جميعا من المساهمة في استقرار العراق. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تقدم الأفرقة العاملة المعنية بقضايا الأمن والطاقة والقضايا الإنسانية، التي تقرر إنشاؤها في شرم الشيخ في ٤ أيار/مايو، مقترحات محددة من أجل التعاون. وبطبيعة الحال، توافق فرنسا تماما على طلب الأمين العام للمحافظة على الزخم الذي تحقق في شرم الشيخ.

وأخيرا، لا بد أن يظل المجتمع الدولي محشود الطاقة من أجل المحافظة على هذا الزخم على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولذلك، سافر الأمين العام إلى بغداد، حيث وجه رسالة قوية. وهذا هو الغرض من العهد الدولي مع العراق، وهو مشروع طموح لن يتسنى تنفيذه إلا إذا كان هناك احترام لالتزامات متبادلة، بدون أن يغيب البعد السياسي للمشكلة عن البال.

ذلك هو الهدف من التزام الأمم المتحدة، التي ما زالت تقوم بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في العراق في ظل ظروف بالغة الصعوبة، والتي يمكن، كما أشار الأمين العام، أن تضطلع بدور أكبر، شريطة الاحترام الكامل لمتطلبات الأمن، بالطبع. وذلك هو الغرض من وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، التي تقترب ولايتها من الانتهاء، وفقاً للقرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، حالما تصبح القوات العراقية مسؤولة بالكامل عن صون الأمن والاستقرار في البلد.

السيد شيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2007/330) عن الحالة في العراق وعمل وكالات الأمم المتحدة هناك. ونحيط علماً بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد خليل زاد بشأن القوة المتعددة الجنسيات، والصندوق الإنمائي للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

ونحن ممتنون للبيان الذي أدلى به السيد زيباري، وزير خارجية العراق، الذي أبلغنا بالجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. ونوافق على الاستنتاجات والتقييمات الواردة في تقرير الأمين العام؛ ونود أن ندلي ببعض الملاحظات في ذلك الشأن.

وكما تأكد في اجتماع شرم الشيخ، فإننا نرى أن المجتمع الدولي يسعى من خلال جهوده الجماعية للمساعدة في إعادة الأمور إلى نصابها بسرعة في العراق. ونحن مقتنعون بأنه بغير مساعدة دولية فعالة في العملية السياسية، لن يتمكن قادة الجماعات المختلفة في العراق من التغلب على حالة الجمود الناجمة عن انعدام الثقة على نحو متبادل. وفي ضوء هذه الحالة، نحتاج إلى وساطة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وجيران العراق والبلدان الأخرى التي لديها فرصة لمساعدة بغداد، كيما يتسنى التوصل إلى اتفاق وطني.

ومن الأهمية بمكان أن البيان الختامي لاجتماع شرم الشيخ قد أعطى الأولوية للأهداف والمهام التي ترمي إلى تحقيق تسوية، مشدداً على ضرورة تحقيق مصالحة بين الأطراف العراقية، وتبادل أفكار واسع النطاق فيما بين الطوائف والمجموعات المختلفة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات المتعلقة بتجدد الأعمال الإرهابية في سامراء، التي سببت مزيداً من التدمير للأماكن المقدسة بعدما أصابها من أضرار في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ونعرب عن تعاطفنا مع المؤمنين الذين أثار سخطهم ذلك العمل المتطرف الآثم. وفي نفس الوقت، نهيب بكل العراقيين وكل الطوائف العراقية التزام الهدوء وعدم الانسياق إلى التطرف. ونأمل ألا تؤدي الأعمال الاستفزازية في سامراء إلى جولة جديدة من الاقتتال الطائفي العنيف – مثلما حدث في عام ٢٠٠٦. ونؤيد جهود حكومة المالكي، التي ترمي إلى تجنب تجدد دوامة الأزمات في البلد.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن مفتاح نجاح أي حوار وطني حقيقي في العراق يكمن في ضرورة أن تشعر كل المجموعات الدينية والعرقية والسياسية بأنها جزء من العملية السياسية، وأن لديها فرصة ديمقراطية لكي تجد مكانها داخل هياكل السلطة في العراق. ولا بد من كفالة ذلك إذا كنا نريد للعراق أن يبقى دولة ذات سيادة وغير مقسمة. ولا بد لنا أيضاً من تحديد مواعيد نهائية لمغادرة القوة المتعددة الجنسيات لذلك البلد – إذ لا يسعنا إلا أن نقول إنها مبعث سخط بالغ بالنسبة للكثير من العراقيين. ونحن لا نتكلم عن إعلان فوري عن موعد ذلك. ولكن بالنسبة للعراقيين، يبدو من المهم أن يروا احتمال انتهاء الوجود العسكري الأجنبي في بلدهم تماماً.

ونلاحظ أن أحد النتائج الرئيسية لاجتماع شرم الشيخ اعتماد مبادرة روسية لإنشاء فريق دائم لتنسيق جهود الأطراف المعنية بشأن العراق. ونحن بانتظار معلومات حول بدء عمل ذلك الفريق والأفرقة العاملة الرئيسية الأخرى وبانتظار ما سوف تتخذه من قرارات. ومرة أخرى، نقول أننا مستعدون للمشاركة بنشاط في بلورة وتنفيذ أي مبادرات من شأنها أن تساعد في التغلب على الأزمة في العراق.

ونعرب عن التأييد لمشروع البيان الذي أعدته الولايات المتحدة فيما يتعلق بجلسة اليوم.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشارك زملائي في الترحيب بمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى السفير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، وإلى السفير خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين اليوم.

وإيطاليا تؤمن بأن عراقاً ينعم بالاستقرار والسلام والازدهار هو عنصر رئيسي للاستقرار العالمي والإقليمي، وهو في نفس الوقت مسؤولية معنوية تقع على عاتق المجتمع الدولي. ولذلك السبب، تقف إيطاليا دائماً في موقع الصدارة لمساعدة العراق في جهوده من أجل السلام والاستقرار والازدهار.

ومنذ عام ٢٠٠٣، أسهمت إيطاليا بما يزيد على ٢٧٠ مليون يورو في الجهود الدولية في المجال المدني، وفي كانون الثاني/يناير الماضي، وقعت اتفاقاً ثنائياً يوفر للعراق قروضاً ميسَّرة تصل قيمتها إلى ٤٠٠ مليون يورو. كما قامت إيطاليا بإلغاء ٢,٤ بليون يورو من ديون العراق، وهي تشارك الحكومة العراقية في ترؤس صندوق المرفق الدولي لتعمير العراق.

وعليه، فقد شارك نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي، ماسيمو داليما، في إطلاق العهد الدولي وفي المؤتمر الوزاري الموسع للبلدان المجاورة للعراق، الذي عقد في شرم الشيخ يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. ونحن على استعداد لمواصلة إسهامنا في ذلك.

ونعتقد أنه ينبغي عدم إهدار الزخم الذي تولد عن تلك الاجتماعات. ولذلك، نحن مقتنعون بأن الإصلاحات التي حددها العهد الدولي مع العراق والمتابعات للمؤتمر

الوزاري الموسع – وتحديداً، إنشاء الأفرقة العاملة التي تحددت في مؤتمر بغداد المعقود في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ – ينبغي تطبيقها بدون إبطاء وبدون انتظار لإنشاء أي آليات جديدة للتنفيذ.

إننا مقتنعون أيضاً بأن الدعم الدولي وإن كان أساسياً لنجاح استقرار العراق، إلا أن مفتاح ذلك يكمن في أيدي الحكومة والشعب في العراق.

ونحن نؤيد الرأي الذي أعرب عنه السيد زيباري في رسالته الأخيرة إلى رئيس المجلس ومفاده أن الجهود الرامية إلى استعادة الأمن تدعمها مبادرات سياسية لتعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق وحدة الشعب العراقي. ونجاح أي خطة أمنية لن يتحقق إن لم تدعمه وحدة وطنية، وإجراءات ذات مردود اجتماعي – اقتصادي فوري.

ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد، من بينها مراجعة قانون إلغاء البعث؛ وتوفير الوسائل الاقتصادية من خلال صرف معاشات تقاعدية مناسبة لأعضاء الجيش العراقي وقوات الأمن السابقين، كلما أمكن ذلك، وإعادة تعيين من لم يثبت تورطهم في جرائم النظام السابق في القوات المسلحة الجديدة؛ وتفكيك الميليشيات؛ وإنشاء قوة شرطة وطنية؛ وانتهاج سياسة توفر لكل عناصر المجتمع مزايا الديمقراطية الجديدة في العراق، بما يؤدي إلى توسيع قاعدة التأييد للمؤسسات حديثة الإنشاء.

وفي هذا الإطار، نعتقد أيضاً أن عملية تنقيح الدستور تكتسي أهمية كبيرة ويمكن أن توفر فرصة لتوسيع نطاق الحوار السياسي. ويشجعنا التقييم الوارد في التقرير الأخير للأمين العام:

”فإذا أمكن في خاتمة المطاف الاتفاق على بعض التعديلات التي تجري مناقشتها حالياً، فإن ذلك سيسمح بقطع شوط نحو إيجاد أساس لقيام الحكومة الوطنية بدور تنسيقي ضروري داخل النظام الاتحادي اللامركزي الذي يتوخاه الدستور العراقي“. (S/2007/330، الفقرة ٢٥)

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة النازحين في العراق واللاجئين العراقيين في البلدان المجاورة. وعلى ضوء ذلك، نرحب بمؤتمر جنيف المنعقد في نيسان/أبريل، الذي كان حدثاً هاماً للتنسيق الدولي في معالجة هذه المسألة.

وظلت إيطاليا على الدوام مؤيدا قويا لدور الأمم المتحدة في العراق. ونشيد بالعمل المتميز الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والسفير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام. وفي آذار/مارس الماضي، وخلال المناقشة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في العراق (انظر S/PV.5639)، ذكرت إيطاليا أننا نعتقد أن وجود الأمم المتحدة في العراق يتسم بأهمية أساسية وأننا نأمل بأن تسمح الظروف في العراق بزيادة هذا الوجود. وبالتالي نشعر بالسرور لأن الأمين العام أعرب عن استعداده للنظر في دور ووجود موسعين في العراق أينما وكلما أمكن ذلك.

ونعتقد أن اضطلاع الأمم المتحدة بدور موسع في العراق يمكن أن يقدم إسهاما هاما في العديد من المجالات. ونتشاطر رأي الأمين العام بأنه لا بد من إيجاد حلول من خلال الحوار الوطني المستمر والبحث المتأني عن الحلول الوسط في إطار الدستور. وفي ذلك الصدد، نرى أيضا أنه يمكن للأمم المتحدة، بموافقة جميع الأطراف المعنية، أن تضطلع بدور أساسي.

وأود أن اختتم ملاحظاتي بالقول إن إيطاليا تدين بقوة الهجوم البشع الذي وقع اليوم في سامراء على المرقدين المقدسين للإمامين علي الهادي والحسن العسكري. ونعرب عن أصدق تعازينا للشعب العراقي وللحكومة ولأسر

الضحايا. ونناشد العراقيين الرد على ذلك الحادث المفجع بتعزيز الحوار الوطني المستمر والمصالحة.

السيد البدر (قطر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة. ونرحب بمشاركة معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية جمهورية العراق، الموجود بيننا مساء هذا اليوم. كما نعرب عن الشكر لسعادة السفير زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، وللسيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما للمجلس حول أنشطة القوات المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ما برحت دولة قطر تؤكد على ضرورة احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه، واستعادة الشعب العراقي أمنه وحريته؛ وعلى أهمية الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق من قِبل أي طرف؛ ورفض أية محاولات لتكريس الطائفية والانقسام وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. ودولة قطر حريصة أيضا على ضرورة الإسراع بتلمس الجذور الحقيقية للأزمة العراقية ومن ثم علاجها، إذ أن الحالة في ذلك البلد ما زالت مصدرا للقلق لكل من تهمه مصلحة العراق والمنطقة.

وللخروج من الأزمة في العراق، لا بد من إجراء عملية سياسية شاملة وتشاركية وشفافة تستجيب لتطلعات جميع الطوائف في العراق وتدمجها في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة. ولا بد من التصدي للطائفية البغيضة. ومن الضروري كذلك ضبط الحالة الأمنية وإيلاء الاهتمام اللازم للتنمية، وإعادة الإعمار، ومعالجة الحالة الإنسانية المتردية للشعب العراقي.

لقد بُذلت جهود كبيرة في سبيل تحقيق الاستقرار والأمن في العراق سواء من جانب الحكومة العراقية، التي أطلقت خطة بغداد الأمنية منذ عدة أشهر، أو من جانب القوات المتعددة الجنسيات. ونجحت تلك الجهود نجاحا محدودا في بعض المجالات، ولكن ما زالت هناك عقبات أمام ضبط الحالة الأمنية ووقف العنف. وما زال هذا الهدف بحاجة إلى بذل الكثير من الجهود وتعزيز قوات الأمن الوطنية لتتسلم زمام الأمور.

إننا ندين جميع أعمال العنف الإرهابية، أيا كان شكلها أو مصدرها، أو تلك التي تستهدف الأماكن الدينية ولها تداعيات خطيرة على الأمن العام في العراق.

إن الإسراع في تحسين الظروف المعيشية الأساسية للشعب العراقي، الذي يعيش ثلثه تحت خط الفقر وفقا للجهاز المركزي العراقي للإحصاء، هو أيضا أولوية يجب الأخذ بها من قِبل الحكومة العراقية وبمساعدة الشركاء الدوليين ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. وفي هذا الخصوص، فإن العهد الدولي مع العراق، الذي جرى إطلاقه في مؤتمر شرم الشيخ مؤخرا، يُعد مبادرة مفيدة ترمي إلى ترسيخ دعائم السلام ومواصلة عملية النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العراق على مدى السنوات الخمس القادمة.

أما أزمة اللاجئين العراقيين فقد أصبحت أزمة حقيقية ذات أبعاد كبيرة في العراق، وفي الدول المجاورة له أيضا. وكان المؤتمر الذي عقدته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في شهر نيسان/أبريل في جنيف حول الاحتياجات الإنسانية للمشردين العراقيين مساهمة في رفع مستوى التوعية بضرورة دعم أولئك المشردين وكذلك الدول المضيفة لهم. ولكن المسألة لا تزال مشكلة بحاجة إلى حل.

في هذه المرحلة الهامة من جهود تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في العراق، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في مجالات مثل الدعم الدستوري، والمساعدة في الانتخابات،

وإعـادة الإعمـار والتنميـة، والمـساعدة الإنـسانية، وحقـوق الإنسان، وسيادة القانون. وبإمكان المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة الاضطلاع بدور أكبر بتوجيه واضح من مجلس الأمن والحكومة العراقية. وقد عبر الأمين العام، في تقريره، عن استعداده للنظر في توسيع دور الأمم المتحدة، ولكن من أجل ذلك لا بد من توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة الظروف الأمنية الضرورية لذلك.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود، بالنيابة عن وفدي، أن اشكر الأمين العام على التقرير (S/2007/330) الذي قدمه لينظر فيه أعضاء المجلس، والمتعلق بالوفاء بالمسؤوليات الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي ذلك الصدد، نود أن نشكر السيد أشرف جيهانجير قاضي على إحاطته الإعلامية، فضلا عن تقديم الشكر إلى السفير خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات. كما أن وفدي استمع باهتمام كبير للبيان الذي أدلى به معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، الذي نرحب بوجوده هنا اليوم.

ما زالت الحالة الشاملة في العراق تشكل مصدرا كبيرا للقلق، ليس لذلك البلد فحسب، بل لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها وللمجتمع الدولي بنطاقه الواسع. ونشهد أعمالا متكررة من العنف، تتسم بوقوع هجمات يومية تقريبا وعمليات اختطاف وأخذ رهائن وجرائم نكراء أخرى. وفي ما يتعلق بالتراث الثقافي والديني الغني للعراق، الذي يشكل مصدر إعجاب للعالم بأسره، فان كلفة الضرر الذي تم إلحاقه بهذا التراث من العسير للغاية التثبت منها حتى الآن. والطابع الخطير للحالة في العراق أدى إلى فرار العديد من الأشخاص الذي أصبحوا مشردين أو الذين قرروا مجرد أن يصبحوا منفيين في البلدان المجاورة، وخاصة سورية والأردن، مما ينشئ بالتالي مشكلة إنسانية كبيرة في المنطقة.

ومرة أخرى ندين أعمال العنف تلك، التي لا يهدف استمرارها وطابعها الطائفي بصورة ساحقة سوى إلى تدمير بلد وبنيته التحتية ومؤسساته السياسية. وخير مثال على ذلك الهجوم الذي وقع في ١٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٧ على مجلس النواب. ولكن السكان المحليين بدورهم يتعرضون للقتل والتدمير على أساس يومي.

إننا نثير مسألة العنف بغية أن نعرب عن نفاد صبرنا في ما يتعلق بإيجاد حلول مرضية وعاجلة للتحديات الهائلة لوحدة المجتمع العراقي. ومرة أخرى، تشمل تلك التحديات المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة السياسية والتوزيع المنصف للموارد الطبيعية، وخاصة إيرادات النفط.

إنها بشكل رئيسي مسؤولية الزعماء السياسيين والدينيين العراقيين أن يتوصلوا من خلال عملية شاملة إلى ردود توافقية على الأسئلة والصعوبات من جميع الأنواع التي يشهدها هذا البلد. ورغم أنه لم يعد ممكنا الاستخفاف بدور البلدان المجاورة للعراق والدعم المستمر من المجتمع الدولي في السياق الحالي، فمن المهم أن نظل مدركين لضرورة استمرار الأمم المتحدة لتكون مستعدة لدعم الحكومة العراقية بقوة. ويعي وفد بلادي الدور الأساسي الذي تقوم به لهذه الغاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونرحب كثيرا بالعمل الذي تقوم به. ونرحب أيضا بالدور القيادي للأمين العام من خلال المبادرات الأخيرة للسلام وإعادة الإعمار في العراق. ويتعين على الأمين العام ومجمل منظومة الأمم المتحدة أن يشددا على تنسيق كل الجهود لمساعدة العراق حتى يكون في وضع أفضل لتنفيذ المبادرات في المستقبل، ويمكننا أن نتصور مدى أهمية تلك المبادرات.

وضمن هذا الجهد، نود أن نذكر بصفة خاصة مؤتمر نيسان/أبريل في جنيف المعني بالمشردين المقيمين تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والاجتماع الذي عُقد في شرم الشيخ في مصر بتاريخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، حيث شهدنا إطلاق وثيقة العهد الدولي مع العراق؛ والاجتماع المعزز للدول المجاورة للعراق الذي عُقد في ٤ أيار/مايو، أيضا في شرم الشيخ، والذي جمع العراق بالبلدان المجاورة له مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ومجموعة الدول الثمانية.

ولذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمتابعة تنفيذ نتائج تلك الاجتماعات المختلفة، وكذلك للعمل الجاري في مختلف اللجان التي يطلب منها إيجاد الحلول التشريعية المحلية لقضايا أساسية مثل الهيدروكربونات وانتخابات المحافظات والتعددية السياسية والعفو.

ويأمل وفد بلادي لكل واحدة من تلك المبادرات المختلفة – شريطة أن تتم لمصلحة الشعب العراقي وتكون بمنظور سياسي يظل قائما على توافق الآراء، مثلما عملت السلطات العراقية الحالية على تحقيق ذلك – أن تسهم في إعادة بناء الثقة، التي هي شرط أساسي للسلام وإعادة الإعمار في هذا البلد.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أنا أيضا أود أن أنضم إلى زملائي في شكر السفير قاضي على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2007/330). كما أود أن أتقدم بالشكر إلى معالي وزير خارجية العراق على انضمامه إلى المجلس لتقديم عرض باسم الحكومة العراقية. ونحن ممتنون أيضا للسفير خليل زاد على العرض الذي قدمه باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

لقد أدان وزير خارجية بلادي في وقت سابق اليوم بشدة الاعتداء على الأضرحة المقدسة في سامراء وأود أن أكرر تلك الإدانة في هذه القاعة، مثلما فعل كثير من المتكلمين الآخرين اليوم. ونقدم تعازينا إلى شعب العراق وحكومته. الهجوم هو انتهاك صارخ ومحاولة فجة لإثارة المزيد من العنف الطائفي والانقسام في صفوف الشعب العراقي.

ليس لمرتكبي هذا الهجوم سوى هدف واحد، وهو تدمير العملية الديمقراطية التي تدعمها أغلبية العراقيين بوضوح. ونرحب بالدعوات العراقية من أجل ضبط النفس، ونحث الزعماء السياسيين في العراق على مضاعفة جهودهم لتحقيق المصالحة الوطنية.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتحسين الأمن في العراق والحفاظ عليه من خلال مساهمتنا في القوة الأولى المتعددة الجنسيات وجهودنا الدبلوماسية والإنمائية. وتظل هذه مهمة معقدة وشاقة. ولأداء تلك المهمة، سنعمل بشكل وثيق مع حكومة العراق وقوات الأمن العراقية لتوفير الأمن للشعب العراقي وتحقيق أهداف قرار مجلس الأمن ١٧٢٣ (٢٠٠٦). وسنواصل المساعدة في التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن العراقية. ولقد سلمنا الآن المسؤولية الأمنية عن ثلاث من أربع محافظات كانت المملكة المتحدة تتشاطر فيها تلك المسؤولية في السابق. ونتوقع تسليم الرابعة، وهي البصرة، في النصف الثاني من هذا العام، إذا تم الوفاء بالشروط ذات الصلة.

ونرحب بتركيز الأمين العام على إطلاق وثيقة العهد الدولي ومؤتمر جيران العراق في شرم الشيخ بتاريخ ٣ و ٤ أيار/مايو من هذا العام. هذان الحدثان خطوتان هامتان في تركيز دعم المجتمع الدولي على الاحتياجات العراقية.

وللأمم المتحدة وحكومة العراق أدوار أساسية في إنجاح وثيقة العهد الدولي. وفي هذا الصدد، أرحب بتشكيل أمانة لهذه الوثيقة ونتطلع إلى تقديم المساعدة في حينها

وبالتعاون الوثيق مع المرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق ومجتمع المانحين.

وكما أكدنا في مناقشات سابقة بشأن العراق، يظل دور جيران العراق حاسما في تحسين الأمن وإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية - وهذه أيضا نقطة أثارها العديد من المتكلمين اليوم. وأحث أولئك الجيران على إظهار دعمهم لحكومة العراق من خلال الأفرقة العاملة الثلاثة التي أنشأها مؤتمر الجيران. إن إحراز تقدم في كل فريق عامل - للتعاون الأمني، وواردات الوقود، واللاجئين العراقيين - سوف يساعد الشعب العراقي بشكل مباشر. لكن المملكة المتحدة تحث أيضا الحكومة العراقية على الاستفادة من الفرصة التي تتيحها خطة أمن بغداد لإنجاز المصالحة الوطنية. والركيزة الأساسية لهذا هو الاتفاق بين قادة العراق على دستور عراقي منقح يعطي جميع الطوائف مصلحة ثابتة في مستقبل العراق. ونرحب بالمساهمات القيمة لبعثة الأمم المتحدة في عملية استعراض الدستور.

إنني أشاطر الممثلين الآخرين القلق الذي أعربوا عنه اليوم من أنه يجب ضمن العملية السياسية أن يكون هناك اتفاق سريع على تشريعات تنظم مستقبل قطاع النفط والغاز، بما في ذلك كيفية تقاسم الثروة الهائلة الممكنة التي يدرها القطاع تقاسما منصفا بين جميع الطوائف في العراق. ويجب أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح عملية اجتثاث البعث. وتشجع المملكة المتحدة البرلمان العراقي على إصدار تشريع يحدد موعدا لانتخابات المحافظات التي ستعالج تمثيل جميع شرائح المجتمع العراقي على صعيد المحافظات.

إن تلك المسائل صعبة حيث توجد آراء ومصالح متضاربة. لهذه الأسباب تحديدا، نشجع حكومة العراق على أن تتحلى بالطموح. ودعما لتحقيق تلك الأهداف، نرحب بالمطلب الواضح الذي تقدم به معالي الوزير زيباري ومفاده أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة ووكالاتها بدور معزز. وكجزء من ذلك، على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور فريد في دعم العملية السياسية. ونحن نتطلع إلى إجراء نقاش في مجلس الأمن ومع حكومة العراق بشأن مراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة قبل انتهاء مدة القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦) في آب/أغسطس.

وما فتئت المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في العراق وتزايد عدد المشردين بفعل أعمال العنف الجارية. ومن الحيوي أن يكون رد فعل المجتمع الدولي واضحا ومركزا ومنسقا. ونحن نشجع المنسق الإنساني التابع لبعثة الأمم المتحدة ونشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة بذل الجهود بغية تفعيل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للأعمال الإنسانية. وخطة العمل الناجمة عن ذلك ينبغي أن توجه وتنسق الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، ونحث الوكالات على منح دعمها الكامل لتلك العملية.

وتدرك المملكة المتحدة الصعوبات الأمنية التي نواجهها جميعا عندما نعمل في العراق، ونود أن نشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وفريقه لتذليل تلك الصعوبات. وإننا نؤيد اقتراح الأمين العام بتمويل تشييد مبنى جديد للأمم المتحدة في بغداد على وجه السرعة من ميزانية البعثات السياسية الخاصة. ونرحب بإمكانية توسيع وجود الأمم المتحدة في أربيل، ونتطلع إلى استعادة الأمم المتحدة لوجودها في البصرة.

أخيرا، ترحب المملكة المتحدة بالتزام الأمين العام الشخصي بالعراق، بما في ذلك الزيارة الشخصية التي قام بها إلى بغداد في وقت سابق من هذا العام. فقد بعثت الزيارة إشارة واضحة إلى الشعب العراقي عن الأولوية التي توليها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة العراق.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في توجيه الشكر للسيد قاضي على إحاطته الإعلامية المفيدة. كما نشكر السفير خليل زاد على تقريره المقدم بالنيابة عن البلدان التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات، ومنها البلد الذي أنتمي إليه. علاوة على ذلك، نرحب بوجود صاحب المعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، ونشكره على بيانه الشامل.

وأود أولا أن أثني على الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في ظل قيادة السيد قاضي، وعلى عملهما المتفاني في العراق تحت أوضاع وظروف بالغة المشقة والصعوبة. ونوافق السيد زيباري على فعالية اشتراك الأمم المتحدة بقوة في إعادة إعمار العراق وتحقيق استقراره. وفي هذا الصدد، نرى من المشجع أن ينظر الأمين العام في توسيع دور الأمم المتحدة وتواجدها في العراق حيثما أمكن. ونود من جانبنا أن نؤكد تأييدنا في هذا الشأن.

ونعرب أيضا عن ترحيبنا باعتماد العهد الدولي مع العراق. وتثني سلوفاكيا على الحكومة العراقية للالتزامات الطموحة التي قطعتها على نفسها في هذا العهد. ونرى أن تنفيذ هذه الالتزامات في الوقت المناسب سيكون محوريا في تطوير التعاون وتوسيع نطاقه بين العراق وجميع شركائه الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة.

كما نرحب بنتائج المؤتمر الوزاري للبلدان المجاورة للعراق بمشاركة دولية، الذي انعقد في شرم الشيخ يوم ٤ أيار/مايو. ونرجو أن يؤدي هذا المؤتمر إلى عملية طويلة الأمد من بناء الثقة على الصعيد الإقليمي عن طريق الحوار والتعاون. ونجد قرار تفعيل اللجان التقنية المعنية بالأمن واللاجئين والطاقة أمرا مشجعا. ومن المهم في رأينا المحافظة على الزخم الذي تحقق والتماس طرق أخرى لتعزيز التعاون المتبادل على التصدي للتحديات الجارية في العراق.

ونرى في الوقت ذاته أن الجهات الفاعلة الإقليمية، وبخاصة جيران العراق المباشرون، يمكن وينبغي أن تقوم بدور أكثر نشاطا في تعزيز السلام والاستقرار في العراق، الأمر الذي لن يقتصر نفعه على البلد المذكور، بل سيمتد إلى جيرانه، فضلا عن المنطقة الأوسع نطاقا. ومن ثم فإن مساهماتها لا تزال مفيدة حتى يكلل تثبيت الاستقرار في العراق بالنجاح.

وتدل جميع هذه الجهود والمبادرات ونتائجها على مستوى جديد من التضامن مع العراق والالتزام إزاءه من جانب المجتمع الدولي، واستعداده للمساهمة بشكل فعلي في التصدي للتحديات الكثيرة التي يواجهها هذا البلد وشعبه. غير أن اشتراك الحكومة العراقية على نحو نشط وكامل في عملية الانتقال وتحقيق الاستقرار لا يزال حاسما في أهميته لضمان نجاح تلك العملية. وببساطة، يعد إمساك العراقيين بزمام تلك العملية أمرا بالغ الأهمية. وقد أصاب الأمين العام في تعبيره عن ذلك في الفقرة ٦٤ من تقريره (S/2007/330)، ”ويجب العثور على حلول عن طريق الحوار الوطني المتواصل والبحث الدؤوب عن حل توفيقي، وفي إطار الدستور“. ونرجو أن تنعكس تلك المبادئ في جميع الجهود الرامية للتوصل إلى سلام واستقرار دائمين ومستدامين في العراق.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في عملية الاستعراض الدستوري ونثني على لجنة مراجعة الدستور لدورها البناء. كما نرحب بإنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوصفها إنجازا ملحوظا في الآونة الأخيرة. ومن ناحية أخرى، نأسف للتأخير الذي طرأ على التقدم بالنسبة لبعض التشريعات الحيوية الأخرى، كالقوانين المتعلقة بالنفط والغاز والانتخابات في المحافظات واجتثاث البعث والعفو

العام. كما نأسف لأن مستوى العنف والهجمات الإرهابية والطائفية وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن بصفة عامة لا يزال مرتفعا في العراق. وما برح ذلك يشكل مصدرا لقلقنا الدائم. وندين بشدة جميع أعمال العنف المذكورة، بما فيها هجوم اليوم البشع على واحد من أقدس الأماكن لدى الشيعة المسلمين وهو مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء. ونضم صوتنا إلى الأمين العام ونؤيده في ندائه لجميع العراقيين بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وتجنب السقوط في حلقة مفرغة من الانتقام.

وأخيرا، من المهم أيضا أن تبذل جميع الجهود الممكنة لمعالجة المعاناة الإنسانية المتزايدة لعدد كبير من اللاجئين والمشردين العراقيين. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعقود في جنيف يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، بهدف تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا من العراقيين، كما نرحب بما خرج به من نتائج إيجابية وبناءة. بيد أننا نرى من الحتمي هنا كذلك، وفي هذه الحالة بالذات، تعزيز الحوار الوطني الشامل والمصالحة فيما بين جميع الدوائر والمجتمعات المحلية في العراق. فلن يتسنى بغير نهج من هذا القبيل الفعالية في منع مزيد من تدفق الناس إلى الخارج وتمكين اللاجئين والمشردين العراقيين من العودة إلى ديارهم.

وفي الختام، أود أن أشدد على استعداد سلوفاكيا لدعم عملية بناء السلام وإعادة الإعمار في العراق وتقديم المساعدة لها.

السيد سولير توريخوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بصاحب المعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق. ونتقدم بالشكر للسيد زالماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، والسيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، على إحاطته.

وما برح القلق يساورنا إزاء استمرار القلق لدى المواطنين العراقيين. ويساورنا القلق خاصة بشأن حالة العاملين في المجال الإنساني الذين يحاولون تخفيف المعاناة عن السكان المعرضين بشكل دائم للصراع وعمليات الاختطاف والهجمات. كما تثير قلقنا حالة الذين يشتركون في إعادة إعمار البلد. وكل ما نطلبه أن تكف أطراف الصراع عن تعريض حياة الأبرياء للخطر.

ونلاحظ أيضا أن تصاعد مسلسل العنف يضطر سكان مناطق بأكملها إلى الرحيل فرارا من العنف. ومما يزيد المأساة الإنسانية تعقيدا فرض قيود جديدة على الهجرة إلى البلدان الأخرى في المنطقة. وندرك مدى العبء الذي تشكله تلك التحركات. ولكننا نحث الحكومات في بلدان الجوار على أن تضع الاحتياجات الإنسانية فوق الحسابات الباردة حين يتعلق الأمر بالهجرة.

وفي هذه الحالة البالغة الدقة، سيكون من الضروري تقديم مزيد من الالتزامات المالية. وتمثل أرقام اليونيسيف بشأن حالة الأطفال وانعدام سبل الحصول على مياه الشرب والطعام التدهور التدريجي الذي يظهر في المؤشرات الإحصائية. ويتحتم تنسيق استراتيجية شاملة لا تترك هذه المجموعات السكانية في مهب الريح.

وندرك أنه توجد أيضا بعض دواع للاطمئنان. فالمجتمع الدولي مجمع على التسليم بما للحالة في العراق من أهمية بالغة. كذلك يتيح لنا العهد الدولي مع العراق سببا للتفاؤل. فعلاوة على ما أظهرته البلدان الدائنة من نوايا حسنة بإلغاء ديون دولة العراق، يمثل العهد علامة لا غموض فيها على اهتمام المجتمع الدولي بتعزيز التنمية في العراق.

ويتعين الثناء أيضا على الطاقة التي تستثمرها الحكومة العراقية في النهوض ببناء السلام، وعلى قيام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق برصد حقوق الإنسان وتقديمها المساعدة التقنية لتعزيز النظام الانتخابي والتنظيم الدستوري للعراق، وعلى الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة للفئات الضعيفة.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا للبعثة ولحكومة العراق في جهودهما المبذولة لكي ينعم العراق بالسلام في ظل حكومة ديمقراطية ويخلو من القوات الأجنبية. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف ما لم نتشبث بالحوار الوطني في إصرار. ويحثنا الشاعر العراقي صلاح الحمداني قائلا ما معناه إنه ما زال يتعين علينا أن نعبر/جنبا إلى جنب/حاجز السلك الشائك الذي تصنعه الكلمات. ولا شك أن النتائج التي ستحصل عليها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولجنة مراجعة الدستور لن تكون فعالة ما لم تمثل رغبة صادقة في التوصل إلى حل سياسي للمأزق الذي يحاصر العراق، لا نرى الآن إلا أدلة قليلة عليها.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن الترحيب بوزير خارجية العراق وشكره على عرضه. ووفد بلدي ممتن أيضا للممثل الخاص للأمين العام، السيد قاضي، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن للعراق والعراقيين، كغيرهم من الأمم، كل الحق في العيش في سلام، ودون خوف، وبكرامة. وبالتالي، يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء استمرار أعمال العنف السياسي، والطائفي، والإجرامي التي تحرم العراقيين من هذه الحقوق.

ونلاحظ توقف الصراع الطائفي بعد البدء بتنفيذ خطة أمنية، غير أنه كان وجيزا وضعيفا بحيث لم يمكّن من اغتنام فرصة لتحقيق سلم مستدام. والآن، تتواصل المواجهات بين الفصائل، وتقع الأعمال القتالية بشكل يومي تقريبا.

وتدين إندونيسيا جميع الهجمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق تعازينا لعائلات ضحايا الهجوم الذي وقع اليوم في سامراء.

ونرحب بالتزام الحكومة العراقية بإيلاء أولويتها القصوى لتحقيق الأمن والاستقرار، ليس في بغداد فحسب، بل أيضا في باقي أرجاء البلد. غير أن وفد بلدي يؤكد على الحاجة الملحة لحماية المدنيين والامتثال التام لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كلما اتخذت تدابير أمنية.

ولا يمكن التصدي للفظائع في العراق بصورة كاملة من خلال نهج أمني. فتلك الأعمال مرتبطة على نحو راسخ بالتعقيدات التي ما زال العراقيون يواجهونها. وفي رأينا، يجب أيضا السعي إلى تطبيق نهج يقوم على قوة الإقناع ويعزز إشراك الجميع، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، تدعم إندونيسيا جهود الحكومة العراقية لإشراك قادة من جميع الأطياف السياسية والدينية لتعزيز بناء الثقة من خلال الحوار والمصالحة الوطنيين.

وإدراكا لالتزام إندونيسيا بدعم وحدة العراق، احتضنت في ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ المؤتمر الدولي للقادة الإسلاميين من أجل المصالحة في العراق. واعتمد المؤتمر إعلانا يروم تحقيق المصالحة بين جميع الأطراف على أساس قيم من قبيل السلم، والعدالة، والمساواة، والحرية، والتسامح، والتوازن، والتشاور.

ويشدد وفد بلدي أيضا على أهمية الحوار الوطني ويسلم بالحاجة المستعجلة إلى السعي لتحقيق المصالحة في إطار الائتلاف الحاكم. وندعم جهود رئيس الوزراء نوري المالكي لتعزيز وحدة الحكم.

وتـشكل العواقـب الإنـسانية لاسـتمرار العنـف في العـراق مـصدر قلـق بـالغ لوفـد بلـدي. ونقـدر كـثيرا دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الأطراف الفاعلـة الإنـسانية الأخـرى في تلبيـة احتياجـات الأشـخاص المـشردين داخليـا واللاجـئين العـراقيين. ونـثني علـى سـخاء البلدان المستقبلة. وقد رحب وفد بلدي بعقد المؤتمر الدولي بشأن المشردين العراقيين في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وشكل ذلك مبادرة هامة للسعي إلى إيجاد حلول جماعية للتحديات الإنسانية التي ابتُليت بها المنطقة برمتها.

وبـالنظر إلى جـسامة التحـديات الـتي يواجههـا العراقيـون الآن، يظل تقـديم الـدعم والمساعدة مـن بلـدان في المنطقة والمجتمع الـدولي أمـرا حاسما. فلن يتمكن العراق مـن الاسـتفادة مـن إمكاناتـه البـشرية والاقتـصادية الهائلـة إلا مـن خلال إسهامها.

وترحب إندونيسيا بـالمؤتمر الـوزاري الموسع للبلـدان المجـاورة للعـراق، الـذي انعقـد في شـرم الـشيخ بتـاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. ونتطلع إلى تفعيل اللجان التقنية الثلاث المنـشأة في المـؤتمر، بـشأن الأمـن، والمـشردين العـراقيين، وإمدادات الطاقة.

ويولي وفد بلدي أيضا أهمية خاصة للعهد الدولي مع العـراق الـذي يـشكل شـراكة جديـدة بـين العـراق والمجتمـع الـدولي. ونؤيـد تماما دور الأمـم المتحـدة في مـساعدة العـراق على تحقيق أهداف العهد الدولي.

وفي ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العـراق، مـا زلنـا نـشدد علـى أهميتـها في تـوفير أنـشطة الـدعم الدسـتوري، والمساعدة الانتخابيـة، وتـشجيع احتـرام حقـوق الإنسان، والتنمية، والمساعدة الإنسانية للعراق. ونرحـب بنية الأمـين العـام النظـر في إمكانيـة توسـيع دور وحـضور الأمـم المتحـدة في العـراق. وفي ظـل الظـروف الراهنـة، هنـاك، في رأينا، ثلاثة سبل ممكنة على الأقل لتعزيز دور الأمـم المتحـدة في العراق. فهناك الحضور المرن لمزيد من المؤسسات التابعة للأمـم المتحـدة في البلـد، وتعزيـز المـشاركة المؤسـسية في مقـر الأمم المتحدة، وتعزيـز دعـم الأمـم المتحـدة للعـراق في مختلـف العمليات الدولية.

ويـشهد العـراق تحـولا كـبيرا. ونحـن علـى وعـي بالتحديات التي يواجهها العراقيون في عملية مـن هـذا القبيـل. ولا يمكـن إجـراء تحـول بهـذا الحجـم بـصورة آنيـة وسـريعة. وبالتـالي، فـإن إندونيـسيا تؤكـد مجـددا كامـل دعمهـا للعراقيين في سعيهم إلى بناء عراق يسوده السلم، والاسـتقرار، والرفاه، والديمقراطية.

الـسيدة كـوابي (جنـوب أفريقيـا) (تكلمـت بالانكليزيـة): نـشكر الممثـل الخـاص للأمـين العـام قاضـي والـسفير خليـل زاد علـى إحاطتيهمـا الإعلاميـتين، ونرحـب بـوزير الخارجيـة زيبـاري، ونـشكره علـى إحاطتـه الإعلامية أيضا.

ما زال وفـد بلـدي يـشعر بـالقلق إزاء اسـتمرار الحالـة الأمنية في العراق في التدهور. ونعتقـد أن حـلا جديـدا للـصراع في العـراق يجـب أن ينطـوي علـى عمليـة سياسـية ومـصالحة وطنية يشارك فيهما الجميع، فضلا عـن حـوار بنّـاء مـع جميـع الدول المجاورة.

ونرحب بإطلاق العهد الـدولي مـع العـراق، ونلاحـظ التزام المـشاركين بالعمـل مـع حكومـة العـراق لـضمان الأمـن، والاستقرار، وإعادة الإعمار الاقتصادي. والمبادرات مـن قبيـل المؤتمر الوزاري الموسع للبلدان المجاورة للعراق، الـذي عُقـد في شرم الشيخ في ٤ أيار/مايو، والاجتماع بين الولايات المتحـدة وإيـران، الـذي عُقـد في بغـداد في ٢٨ أيـار/مـايو، جـديرة بالترحيب أيضا.

ويشير تقرير صدر هذا الشهر عن منتدى السياسات العالمي إلى أنه، ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قُدر عدد الأشخاص العراقيين المشردين داخليا بـ ١,٩ مليون نسمة وزاد عدد اللاجئين إلى الخارج عن ٢,٢ مليون نسمة. وتقدر الحكومة العراقية أن ٠٠٠ ٥٠ شخصا يغادرون منازلهم كل شهر. وبالنظر إلى حجم المشكلة وصعوبة الوصول إلى المشردين، فالأزمة عمليا تفوق طاقة نظام الإغاثة الدولي.

وعُقد المجلس الدولي للمشورة والرصد بشأن صندوق تنمية العراق اجتماعا في عمان في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن بين الاستنتاجات التي توصل إليها أنه على الرغم من أن الحالة الراهنة في العراق تنطوي على تحديات، فمن المقلق أنه لم يتم إحراز ما يكفي من التقدم في معالجة مكامن الضعف التي تم الكشف عنها في المجال المشمول بهذا التقرير. ويشير تقرير مراجعة الحسابات لصندوق تنمية العراق الذي قدمته إلى المجلس شركة أرنست أند يانغ إلى أنه على الرغم من بذل العديد من الجهود، أحيانا بتضحيات شخصية كبيرة، فإن النظام المالي للرقابة عموما يعتريه خلل وينبغي مواصلة تنفيذ إصلاح الإدارة المالية. كما تلاحظ مراجعة الحسابات اختلافات على نطاق واسع لم تتم تسويتها بشأن استخراج النفط، وإنتاجه وتقارير عن مبيعات صادراته، لأنه ليس هناك أي نظام شامل عموما للرقابة على عائدات النفط. وسيمكّن وضع نظام للقياس، كما أوصى المجلس بذلك، من تحسين نظام الرقابة عموما. وتلاحظ مراجعة الحسابات أن أبسط الإجراءات الإدارية في الوزارات عفا عنها الزمن وغير فعالة، وأن نظام الإدارة المالية عموما ينبغي تعزيزه.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن ضمان استخدام الموارد الطبيعة للعراق بصورة شفافة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، ولإعادة الإعمار الاقتصادي، وإصلاح البنى التحتية في العراق وغيرها من الأهداف التي تخدم مصلحة الشعب العراقي. وبالتالي، لا بد أن يناقش مجلس الأمن استنتاجات المجلس وأن يتخذ إجراء بالاستناد إليها دونما إبطاء.

ونؤكد مجددا أنه، بغض النظر عن الأحداث التي أدت إلى الحالة الراهنة، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن ضمان ممارسة الصلاحيات التي أسندها إلى القوة المتعددة الجنسيات بصورة تتماشى مع قرار المجلس والتزام جميع الأطراف بالقانون الدولي وحقوق الإنسان.

ونلاحظ أن تقرير الأمين العام يذكّر بأن الحالة الأمنية في العراق لا تزال معقّدة ولا يمكن التنبؤ بها وتشكل عاملا معيقا لحضور الأمم المتحدة وأنشطتها في العراق. وتضطلع الأمم المتحدة بدور يكتسي أهمية خاصة، غير أنه لا يمكن تحقيق كامل إمكانيات المنظمة لمساعدة الشعب العراقي إلا عندما يتسنى لموظفيها العمل بحرية في بيئة آمنة.

وفي الختام، نحن أيضا نؤيد مشروع البيان الصحفي الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد غاياردو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب في المجلس بوزير خارجية العراق، معالي السيد هوشيار زيباري. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد أشرف قاضي، على إحاطته الإعلامية، وأن أشكر ممثل الولايات المتحدة على إحاطته الإعلامية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

إن الظروف التي نجتمع في ظلها اليوم ما زالت حرجة في العراق، كما يظهر ذلك، مرة أخرى، في تقرير الأمين العام (S/2007/330)، وفي التقارير الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. لقد تصاعد العنف مرة أخرى

بعد الانخفاض الأولي في الأعمال الإجرامية ذات الطابع الطائفي، ونتج ذلك الانخفاض عن تنفيذ الخطة الأمنية لبغداد، مع أننا، بكل أسف، لا نملك بيانات رسمية حول ذلك. ولكن ما زالت الهجمات تتكرر، مثلما حدث اليوم في مرقد الإمام العسكري. وبالمثل، فإن العنف في البصرة قد دفع الأمم المتحدة إلى إخلاء مقرها في المدينة. وتدين بيرو أعمال العنف الطائفية والتعصب القبلي والديني، وترفض الأعمال الإرهابية المرتكبة في العراق.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن برنامج المصالحة الوطنية تعتريه صعوبات. وتسير عملية إعادة البناء ببطء شديد، وتنعكس نتائج الصراع في أرقام مثيرة، مثل نزوح ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ لاجئ جديد في كل شهر، ووجود أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا وفقا لبعض الأرقام، وحقيقة أن ١٧ في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية قد تركوا المدارس، و ٣٤ في المائة من الفتيات و ٤٣ في المائة من الأولاد يلتحقون بالمدارس الثانوية، وتأثر التعليم الجامعي بشدة بسبب العنف. كما أن معدلات سوء التغذية تظهر هبوطا مستمرا في المؤشرات الاجتماعية. وهذه العوامل تلقي بظلها الثقيل على مستقبل العراق، رغم جهود الحكومة العراقية لتحقيق التقدم في مجال الأمن أو في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

وبكل أسف، فإن تفاقم الأوضاع لم يولد حتى الآن لدى أولئك العراقيين الذين يسعون إلى ضمان مستقبل آمن لبلدهم تعبئة سريعة ومستدامة من أجل البدء بإجراء الحوار الذي من شأنه التصدي للمسائل الأساسية التي تؤثر على حياة كل فرد.

ويتعين على العراقيين وسلطاتهم في المقام الأول، وعلى البلدان المجاورة، والأطراف الفاعلة الإقليمية وغيرهما من الأطراف الدولية الموجودة في العراق، أن يمارسوا أقصى درجات الحذر واليقظة في الوضع الراهن لأجل إيجاد مخرج من الحالة الحرجة، ودفع البلد قدما في المجالات الأساسية، كالإصلاحات الدستورية، وتوزيع عائدات النفط وتوزيع السلطات الإقليمية والفدرالية، والحالة في كركوك، والتغييرات في عملية اجتثاث البعث وإنشاء أجهزة الأمن الوطنية التي تتمتع بالفعالية والمصداقية والشرعية، وكذلك التعاون لتحقيق الاستقرار في البلد واستعادة سيادته الكاملة.

إن مهمة إعادة البناء في العراق موضوع أساسي بالنسبة لحكومته، وبكل أسف، حدث الكثير من التأخير والتراجع بسبب حالة انعدام الأمن واستعصاء إمكانية الحكم. ويشكل العهد الدولي مع العراق مرجعية هامة للمساعدات الدولية. وستتحسن ظروف تنفيذ العهد مع تعزيز الأمن والمصالحة والشفافية والقوانين التي تعبر عن توافق سياسي قوي بشأن إدارة الموارد الطبيعية. ويجب التعامل مع ثروة العراق النفطية بشعور من المسؤولية وبالشفافية. ويجب التفاوض على توزيع عائدات النفط على نحو يعزز التفاهم بين العراقيين وثقتهم بأن تلك الموارد ستستخدم من أجل بناء مستقبل أفضل لمواطني البلد بصفة خاصة.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تقييم التوجه الاستراتيجي للوسائل اللازمة التي تمكن جميع الأطراف على المسرح الداخلي للعراق من إعادة الاستقرار إلى البلد ومقومات بقائه بلدا موحدا ومتمتعا بسيادته واستقلاله. وفي هذه المرحلة، يتضمن ذلك تقييم وجود القوة المتعددة الجنسيات التي طلبت حكومة العراق تمديد وجودها.

وتؤيد بيرو المبادرات الرامية إلى الإسهام في إعادة بناء الثقة بين مختلف قطاعات المجتمع العراقي. ونأمل أن تجد تلك المبادرات ترجمة لها في انخفاض مستوى العنف في البلد،

وبخاصة في بغداد وفي غيرها من المدن المتعددة الأعراق والثقافات التي شهدت تصاعدا في أعمال العنف.

ونحن نشجع حكومة العراق والمسؤولين عن قواقما الأمنية على أن يعملوا بحزم من أجل تنفيذ سياسات الأمن والحماية لجميع المواطنين العراقيين ولتعزيز السيطرة المركزية للسلطات العامة. ويقتضي توخي الحذر عدم تشجيع المواجهات الداخلية بين العراقيين، حيث أن عواقب التصعيد لا يمكن التنبؤ بها على المدى الطويل. وفي نفس الوقت، نكرر أن استعمال القوة يجب أن يتم من خلال الاحترام الكامل للالتزامات الدولية التي قطعت، وعلى نحو خاص في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ويجب ألا يكون هناك مجال للإفلات من العقاب في بناء المؤسسات الديمقراطية في العراق. لأن علة وجود الدولة العراقية هي الدفاع عن أرواح مواطنيها وحقوقهم الإنسانية، وأيا كان من يتجنى على سيادة القانون وحقوق الإنسان لمواطني العراق يجب أن يحاكم.

ختاما، يود وفدي أن يعرب عن دعمه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونحن نرى أنها يجب أن تواصل العمل وفقا لولايتها مع توفر الخيارات في الميدان لتعزيز كل المهام التي تسهم في الاستقرار السياسي والقانوني، وفي الإعمار المؤسسي والاقتصادي، وتوفير المعونة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في العراق.

السيد لي جنهوا (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بحضور وزير خارجية العراق، السيد زيباري، في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد قاضي، والسفير خليل زاد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الصين تدين بشدة الهجوم الذي وقع على ضريح الإمام الهادي في العراق اليوم. وندعو مختلف الفصائل في العراق إلى الحفاظ على الوحدة وممارسة ضبط النفس لتحقيق استقرار الحالة بأسرع ما يمكن.

منذ نهاية حرب العراق، ظل أهل ذلك البلد يشقون طريقا غير عادي للغاية، وقد تغلبوا على مصاعب هائلة تحت ظروف استثنائية. فقد أكمل أهل العراق بصفة أساسية الانتقال السياسي على نحو ما نص عليه القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وحاليا يدخل العراق مرحلة جديدة من التطور، حيث تشكل الوحدة والاستقرار والتنمية الأهداف الثلاثة الرئيسية التي يسعى جاهدا إلى تحقيقها.

أولا، إن الوحدة أساس الاستقرار. ويجب على كل الجماعات الإثنية والدينية أن تضع المصلحة العامة للأمة فوق كل شيء آخر، وذلك بتيسير الحوار، وتجاوز الخلافات وتشجيع الوفاق بشأن المسائل الحساسة مثل الدستور وقانون الإصلاح الانتخابي. ويجب على حكومة العراق ألا تدخر جهدا في التماس رأي الشعب في جميع مناكب الحياة، بغية التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج يرضي جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للجهود البناءة التي تبذلها لجنة مراجعة الدستور والمفوضية الانتخابية العليا المستقلة.

ثانيا، إن الاستقرار شرط أساسي للتنمية. ومما لا شك فيه أن كيفية تحسين الحالة الأمنية أكبر تحد يواجهه العراق الآن. وهو سيقرر مستقبل مسار التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. وقد أحطنا علما بالتدابير التي اتخذتها حكومة العراق والقوة الدولية بغية تحسين الحالة الأمنية، وبالنتائج المحققة في هذا الشأن. ويحدونا الأمل في أن تصبح الحكومة العراقية قادرة بصورة تدريجية على تحمل المزيد من المسؤوليات عن أمنها الوطني وأن تتصدى من ثم للأسباب الجذرية لمشكلة الأمن. وهذا أيضا أمر ينتظره الشعب العراقي بشغف.

وثالثـا، يكمـن في التنميـة هـدف الـسعي لتحقيـق الوحدة والاستقرار. وينبغي أن تكافح الحكومة لإحراز تقدم سريع في ميدان إعادة تأهيل البنية الاقتصادية، وتحسين معيشة شعبها وإنشاء آلية من أجل تحقيق التنمية المستقلة للعراق. ولقد أُطلق في الشهر الماضي العهد الدولي مع العراق، في شرم الشيخ بمصر، حيث بُحثت التدابير المقترحة من أجل إعادة تعمير العراق وتم التأكيد من جديد على توافق الآراء الدولي. ويحدونا الأمل في أن يتم تنفيذ العهد الدولي بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية.

ولن تتحقق وحدة العراق واستقراره وتنميته بدون دعم ومشاركة الدول المجاورة له ودعم ومشاركة المجتمع الدولي كله. وفي ذلك الصدد، نحن نرحب بالاجتماع الوزاري الموسع الذي عقده وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في شرم الشيخ في الشهر الماضي، وكذلك بالمشاورات التي عُقدت بين الولايات المتحدة والعراق على مستوى السفراء. ونأمل في أن تواصل الأطراف المعنية بذل جهودها لإيجاد حل ملائم للمشاكل الإقليمية الساخنة الأخرى من خلال الحوار والمشاورات، كي يتسنى تهيئة بيئة تفضي إلى إيجاد تسوية لقضية العراق.

ونحن نؤيد اتخاذ الأمم المتحدة تدابير نشطة، حيثما تسمح الظروف، بهدف توسيع دورها في مجالي إعادة التأهيل السياسي والاقتصادي في العراق.

وتؤيد الصين، بوصفها صديقا لشعب العراق منذ فترة طويلة، سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه وتدعو إلى إيجاد حل ملائم للاختلافات فيما بين شتى الفصائل في العراق من خلال عملية سياسية وبطريقة سلمية وديمقراطية.

وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة العراق الرامية إلى تحقيق المصالحة واستقرار الحالة. وتؤيد الصين الجهود المبذولة من أجل الإسراع في إعادة تعمير العراق، وفقا لمبدأ المساواة والصراحة، وتحسين حياة الشعب العراقي والحالة الإنسانية في البلد.

وسوف تقدم الحكومة الصينية ٥ ملايين يوان كمساعدة حرة إلى العراق، تُخصص، في جملة أمور، لميداني الصحة والتعليم. والحكومة الصينية مستعدة لتخفيض الدَين العراقي تخفيضا كبيرا وإلغاء جميع الديون الحكومية المستحقة للصين. وتأمل الصين بإخلاص، بفضل دعم ومساعدة المجتمع الدولي والجهود المتواصلة التي يبذلها الشعب ذاته، في أن يتمكن الشعب العراقي في وقت مبكر من أن يحكم العراق العراقيون أنفسهم وفي أن يتمتعوا بالسلام والهدوء والرخاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثلا لبلجيكا.

أنا أيضا، أعرب عن الشكر للممثل الخاص، السفير قاضي، على بيانه، وللسفير خليل زاد على البيان الذي ألقاه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ومرة أخرى، أرحب بوجود معالي هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، وأعرب له عن شجب حكومتي الأكيد للهجمات التي وقعت اليوم على ضريحي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، والتي ترمي إلى إشعال مزيد من العنف المذهبي.

ومن خلال مناقشاتنا السابقة، أعربت بلجيكا عن مشاطرتها الشعور بالقلق الذي عبر عنه الأمين العام إزاء الخطر الذي يمثله العنف في العراق لمجتمع ومؤسسات وعملية سياسية في حالة هشاشة حتى الآن. وبالرغم من عدم وجود تحسن واضح في الأمن والحالة الإنسانية في البلد، إلا أننا لاحظنا العلامات الأولى لوعي متنام بشأن الحالة في العراق وفي المنطقة وفي المجتمع الدولي كله.

وعندما نضيف الخسائر اليومية للعنف الطائفي والإرهابي إلى زهاء ٤ ملايين لاجئ في العراق وخارجه، يتضح عمق هذه الأزمة التي لا تعصف بالعراق فحسب، إذ أن آثارها تمسنا جميعا.

وعلى الصعيد السياسي، وبعد انقسام حاد بشأن مسألة العراق، اعتبر جيران العراق وبقية المجتمع الدولي أنه لا يمكن إيجاد حل في غياب التزام موحد ومستدام يشمل السلطات العراقية. ولا يمكن لطرف بمفرده أن يحل المشاكل التي يواجهها العراق في الوقت الحاضر. والتغلب على الانقسامات الطائفية والإقليمية والدولية هو السبيل الوحيد الذي يمكن للشعب العراقي من خلاله أن يحقق ما يستحقه من السلام والأمن.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، تمخض هذا الإدراك المتزايد عن عدد من المبادرات التي رحبت بلجيكا بها وشاركت فيها بشكل مباشر أو من خلال الاتحاد الأوروبي. وفي نيسان/أبريل، عُقد مؤتمر جنيف بشأن النازحين، الذي نظمه المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وفي أوائل أيار/مايو، أُطلق العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ، وأعقبه مباشرة عقد المؤتمر الوزاري الذي ضم العراق وجيرانها وعددا من أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين.

ويشهد عقد تلك المؤتمرات على عودة الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إلى المشاركة دعما لعملية المصالحة وإعادة الإعمار في العراق. إلا أن النجاح طويل الأمد للجهود المبذولة في تلك الاجتماعات واستمرار الزخم الحالي يتوقفان على تطوير آليات متابعة لتلك المؤتمرات. وقد اضطلعت الأمم المتحدة والأمين العام وممثله الخاص بأدوار رئيسية في تلك العمليات المختلفة. وإدراكا منها للظروف الأمنية غير المؤاتية تماما السائدة في العراق، ترى بلجيكا أن الدور السياسي والتشاوري الذي تؤديه الأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة، وتأمل أن يزداد قوة واتساعا.

وعلاوة على ذلك، نؤيد استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات - ١، بناء على طلب الحكومة العراقية ووفقا لما طالب به القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦). وبرغم الأهمية الحيوية للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة وجيران العراق، يجب ألا يغيب عن بالنا أن جهود أي منها لا يمكن أن تكون بديلا لإجراءات مسؤولة يتخذها العراقيون أنفسهم. ولذلك، تشجع بلجيكا السلطات العراقية على تكثيف جهودها نحو المصالحة الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لعملية مراجعة الدستور. ونشدد أيضا على ضرورة تعزيز سيادة القانون، وخاصة عن طريق إنشاء قوات أمن تدين بالولاء للحكومة المركزية ومستقلة عن الولاءات الطائفية أو الحزبية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

سأعطي الكلمة الآن للسيد قاضي للرد على ما أُثير من ملاحظات وأسئلة.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنه لا بد لي أن أشكر البلدان الأعضاء على ملاحظاتها وتعليقاتها القيّمة للغاية. ومع أنه لم يكن هناك الكثير من الأسئلة، إلا أننا أخذناها بعين الاعتبار وسوف نسترشد بها.

إن العراق، بالطبع، يمر بمرحلة دقيقة في عمليته الانتقالية، وهو جدير بدعم المجتمع الدولي والمنطقة وجيرانه فيما يتصل بالإجراءات المختلفة التي يتخذها لبناء عراق جديد يمكن لجميع المشاركين فيه أن يتقاسموا ازدهاره وسلامه واستقراره. وأود أن أطمئن المجلس إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقف مستعدة، حتى في هذه الظروف الصعبة - رهنا بالأمن دائما، الأمر الذي لا بد

لنا أن نأخذه في الاعتبار – وهي تنوي أن تبقى هناك بأعداد كافية من أجل تلبية توقعات حكومة العراق وشعبه. ونعتقد أن لدينا القدرة، ولدينا النية بالتأكيد، للاستجابة لأي طلب من حكومة العراق والمجتمع الدولي، كما جرى التعبير عن ذلك في المجلس، للقيام بدور أكبر إذا كان ذلك هو المطلوب، بقدر ما تسمح لنا الظروف بذلك دائما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد قاضي على التوضيحات التي قدمها لنا.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.